

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

قسم العلوم الاقتصادية

فرع اقتصاد نقدي وبنكي

نشاط البنوك التجارية في الأسواق النقدية و المالية

-دراسة حالة الجزائر-

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم

الإقتصادية، فرع إقتصاد نقدي وبنكي

إشراف الأستاذ :

- د/ لفليطي لخضر

إعداد الطالب:

- إبراهيمي أحمد

2020 – 2019

قال تعالى في محكم تنزيله:

بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ  
وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا الظَّالِمُونَ.

العنكبوت: 49

# شكر و عرفان

أقدم بشكري الجزيل وإمتناني لأستاذي المشرف الدكتور لقليطي لخضر

ورئيس قسم العلوم الإقتصادية الدكتور غربي حمزة الذان كانا بمثابة

السند المعنوي الذي ساهم في نجاحي كما لا أنسى السيد توأمة طارق

عزيز الذي كان له لمسة في إنجاز هذه المذكرة وأشكر كل من ساهم في

إنجاز هذا العمل ولو بكلمة طيبة .

# إهداء

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى والدتي الكريمة وزوجتي وسندي في

الحياة العانس مروش التي قاسمتني حلو الحياة ومرّها ، وأولادي

أشرف وأكرم وهبة الله ونور الذين شجعوني على إكمال الدراسة

## خطة المذكرة

## المقدمة العامة

### الفصل الأول : عموميات حول البنوك التجارية

تمهيد

المبحث الأول : ماهية البنوك التجارية

المطلب 1) تعريف البنوك التجارية و نشأتها

المطلب 2) خصائص البنوك التجارية و أهميتها

المطلب 3) أهداف البنوك التجارية

المبحث الثاني : أنواع البنوك التجارية و علاقتها بالبنوك المركزية

المطلب 1) أنواع البنوك التجارية

المطلب 2) وظائف البنوك التجارية و هيكلها التنظيمي

المطلب 3) الرقابة على البنوك التجارية

خلاصة الفصل الأول

### الفصل الثاني : أساسيات عن الأسواق النقدية و المالية

تمهيد

المبحث الأول : السوق النقدية

المطلب 1) مفهوم السوق النقدية و خصائصها

المطلب 2) أقسام السوق النقدية

المطلب 3) المشاركون في السوق النقدية و الوسائل المستعملة فيها

المبحث الثاني : السوق المالية

المطلب 1) مفهوم السوق المالية و خصائصها ، وظائفها

المطلب 2) أقسام السوق المالية

المطلب 3) المشاركون في السوق المالية و الوسائل المستخدمة فيها

خلاصة الفصل الثاني

# الفصل الثالث : عمليات البنوك التجارية في كل من السوق النقدية و السوق المالية في الجزائر

تمهيد

المبحث الأول : آلية عمل السوق النقدي في الجزائر

المطلب 1) تقديم السوق النقدي في الجزائر

المطلب 2) عمليات البنوك التجارية في السوق بين البنوك

المطلب 3) التسوية ما بين البنوك

المبحث الثاني : نشاط البنوك التجارية في السوق المالية الجزائرية

المطلب 1) تقديم عام لبورصة الجزائر

المطلب 2) دور البنوك التجارية في تفعيل بورصة الجزائر

المطلب 3) إعادة هيكلة النظام العام لبورصة الجزائر

**الخلاصة**

## المقدمة العامة

تعد الدراسات المالية و المصرفية من المحاور الأساسية التي اكتست أهمية بالغة في حقل العلوم الاقتصادية و استأثرت بحيز كبير من اهتمامات الباحثين في إختصاص الاقتصاد النقدي و البنكي ، و بصفتي باحث في هذا الاختصاص ، أثار إهتمامي وفضولي العلمي موضوع يتمثل في تدخل و نشاط البنوك التجارية في الأسواق النقدية و المالية و العمليات التي تقوم بها في هذه الأخيرة ، حيث أن البنوك التجارية أصبحت توسع حلقة نشاطها ، و دون شك أنه عند ذكر الأسواق النقدية و المالية و عمليات البنوك فيها تبرز لنا الإشكالية التالية :

- ما هي أوجه و مجالات تدخل البنوك التجارية في الأسواق النقدية و المالية ؟

وتنبثق عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية و المتمثلة في

- 1 - ما المقصود بالبنوك التجارية و ما هي أنواعها و خصائصها ؟
- 2 - ما المقصود بالسوق النقدية و ما هي أقسامها و أهم المتدخلين فيها ؟
- 3 - ما المقصود بالسوق المالية و ما هي أقسامها و أهم المتدخلين فيها ؟
- 4 - ما موقع البنوك التجارية الجزائرية في السوق النقدي و السوق المالي في الجزائر ؟

فرضيات الدراسة : من خلال التساؤلات السابقة و بناءً على ما تم تحصيله في الجانب النظري أثناء مسيرتي

العلمية في التدرج العلمي لطوري ليسانس و الماجستير يمكن أن أقترح الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى : البنوك التجارية لها مكانة مهمة في الاقتصاد و تلعب دوراً هاماً في تحويله .

الفرضية الثانية : تعد الأسواق النقدية و المالية بما توفر من وسائل البيئية المناسبة للبنوك التجارية من أجل تحقيق

أعلى ربح ممكن في الأجل القصير و الطويل .

الفرضية الثالثة : تعتبر البنوك التجارية الجزائرية أهم المتدخلين في السوق النقدية و السوق المالية في الجزائر و

تنشط لصالح زبائنها بحكم دراستها بالمجال المالي و المصرفي .

أهمية البحث : يلعب موضوع البنوك التجارية و نشاطها في السوق النقدية و المالية دوراً هاماً بالنسبة للبنوك

في حد ذاتها، وكذا بالنسبة للباحثين في مجال النقدي و المالي ، و ذلك لكون هذه الأسواق تعتبر بيئة تسودها

الإستقرارات بحكم ارتباطها الوثيق بالحياة الاقتصادية .

أسباب إختيار الموضوع : بصفتي باحث في مجال الاقتصاد النقدي و البنكي دفعتني عدة أسباب لاختيار

هذا الموضوع أوجزها فيما يلي :

1- الأسباب الموضوعية : تتمثل الأسباب الموضوعية في :

\* أهمية الموضوع في الاختصاص و قلة المراجع التي تعالجه .

\* التحديد في كل ما يخص الأسواق النقدية و المالية و إستمرارية البحث فيها .

2 - الأسباب الشخصية : تتمثل الأسباب الخاصة فيما يلي :

\* رغبتني الشخصية في الولوج في عالم البنوك و ما تقوم به من نشاطات .

\* الفضول العلمي في تحصيل أهم المستجدات الخاصة بالنظام المعرفي الجزائري و السوق النقدي و المالي الجزائري .

المنهج المتبع : إتبع في إنجاز البحث المنهج الوصفي التحليلي لأنه الأكثر مناسبة للموضوع .

الصعوبات التي إعترضت إنجاز البحث :

- أثناء إنجازي لهذا البحث واجهتني جملة من الصعوبات تتمثل في صعوبة الحصول على المعلومات الميدانية و

الحسابية و الخاصة بحالة الجزائر .

- كثرت المعلومات و صعوبة إنتقائها في الجانب النظري .



**الفصل الأول**  
**عموميات حول البنوك التجارية**

### تمهيد :

تعتبر البنوك التجارية أحد أهم المتعاملين الاقتصاديين الذين تركز عنهم الحياة الاقتصادية في أي بلد ، وذلك لأن نشاطها يعتمد أساساً على قبول الودائع و إعادة توظيفها في شكل قروض للاقتصاد ، أي أنها تلعب دور الوسيط المالي بين أصحاب الفائض المالي و أصحاب العجز ، و في هذا الفصل سنحاول التعرف على هذه المؤسسات و أهم خصائصها و متى أنشأت أول مرة و أهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها

### المبحث الأول : ماهية البنوك التجارية

#### المطلب 1) تعريف البنوك التجارية و نشأتها

أولاً : تعريف البنوك التجارية هناك عدة تعريفات للبنوك التجارية نوجزها في مايلي :

- هي مؤسسات مصرفية موضوعها النقود و العمليات التي تدور حول قيام النقود بوظائفها و غالباً ما تكون النقود فيها ذات نوعية خاصة (نقود الودائع) و هذا النوع من النقود أكثر الآثار الاقتصادية المترتب على النشاط الاقتصادي و ذلك فالبنك التجاري منشأ تنصب عملياتها الرئيسية على حشد الموارد المالية و النقود الفائضة عن حاجة الجمهور و المؤسسات في ثكا ادخارات بغرض قراضها و توظيفها للآخرين وفق قواعد و أساليب معينة.<sup>1</sup>
- وهي البنوك التي تتعامل بالإئتمان و تسمى أحيانا ببنوك الودائع و أهم ما يميزها عن غيرها هو قول الودائع تحت الطلب و الحسابات الجارية و ينتج عن ذلك ما يسمى بخلق النقود.<sup>2</sup>
- البنوك هي مؤسسات مالية وسيطية ، تتمثل مهمتها الأساسية في جمع النقود الفائضة من الأفراد و المشروعات التي تتيح لها القدرة على إنشاء أو خلق نقود الودائع ، أو أشكال أخرى ، قابلة للسحب بالصكوك ، عند الطلب أو لأجل محددة ، ويتم إستخدام هذه الودائع في عمليات الخصم و الإقراض للآخرين ، و بذلك تساهم في إنشاء المشروعات و تنمية الإيداع و الإستثمار المالي ، و تطوير القطاعات الاقتصادية.<sup>3</sup>
- كما يمكن تعريف البنك على أنه مكان إلقاء الأموال بالطلب عليها بمعنى أتن البنوك تعمل كأوعية تتجمع فيها الأموال والمدخرات ليعاد إقراضها إلى المن يستطيع ويرغب في الإستفادة وإفادة المجتمع منها عن طريق إستثمارها.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> محمود سحنون : الإقتصاد النقدي و المصرفي ، بهاء الدين للنشر و التوزيع 2003، قسنطينة ، الجزائر ، ص 76

<sup>2</sup> جمال خريس ، أمين أبو خضر ، عماد حضاونة ، النقود و البنوك ، دار الميسر للنشر و التوزيع و الطباعة ، 2002 ، ص 83 ن بيروت

<sup>3</sup> فلاح الحسيني ، عبد الرحمان الدوري ، إدارة البنوك و المصرف أ ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2000 ، ص 13

<sup>4</sup> زياد سليم رمضان ، محمود أحمد جودة ، إدارة البنوك ، دار الميسر للنشر و التوزيع ، عمان ، 1996 ، ص 8

- كما عرف البنك أيضاً على أنه كل شخص طبيعي أو اعتباري يكون عمله الرئيسي قبول الودائع من الجمهور تدفع تحت الطلب أو بعد اجل.<sup>1</sup>

- وهناك تعريف شائع للبنك : يشير إلى تلك المنشأة المالية التي تقبل الودائع وتمنح و تقدم بعض الخدمات المصرفية المرتبطة بهذات النشاطات.<sup>2</sup>

- و يعرف أيضاً بأنه المنشأة التي تقبل الودائع من الأفراد و الهيئات تحت الطلب أو لأجل ثم تستخدم هذه الودائع في منح القروض و السلفيات.<sup>3</sup>

### ثانياً: نشأة البنوك و تطورها التاريخي :

ترجع نشأة البنوك إلى القرون الوسطى ، حيث أن البدايات الأولى للعمليات المصرفية ترجع إلى عهد بابل (العراق) حالياً بلاد ما بين النهرين و عصر الإغريق و أصل عملة البنك مشتقة من **BANCO** أي الطاولة ، فقد كان في القديم الشخص الذي يقوم بتجارة العملة يجلس على الطاولة في الشارع ، وترجع نشأة البنوك التجارية أو الأولية إلى الفترة الأخيرة إلى القرون الوسطى حيث قام بعض التجار و الصياغ في أوروبا و بالذات في مدن البندقية و برشلونة بقبول أموال المودعين و الاحتفاظ بها في مأمّن السرقة و الضياع ، مقابل إصدار شهادات إيداع إسمية و منذ القرن 14 م سمح التجار و الصياغ لبعض عملائهم بالسحب على المكشوف و قد أدى ذلك إلى إفلاس عدد من المؤسسات و الذي دفع عدد من المفكرين في الربع الأخير من القرن 16 م إلى المطالبة بإنشاء أول بنك حكومي في البندقية بإسم **BANU.DELJA.PIZZADI.RIALTA** سنة 1587 م أما أول بنك في التاريخ هو بنك برشلونة سنة 1401 م ، و في عام 1609 م أنشئ بنك أمستردام و كان فرصه الأساسي حفظ الودائع و تحويلها عند الطلب ، و إستقرار في هذه المؤسسات المالية إعتاد الأفراد قبول شهادات الإيداع ثم تحولت الشهادة تدريجياً من شهادات إسمية إلى شهادات تستحق الدفع لحاملها فإزدياد تداول شهادات إنبتقت منها ما يعرف حالياً بالشيك .

منذ بداية القرن 18 م أخذت عدد من البنوك يزداد تدريجياً و كانت اغلبها مؤسسات مالية يملكها أفراد و عائلات وكانت القوانين تقتضي بحماية المودعين .

إن ظهور الثورة الصناعية و إنتشارها في دول أوروبا أدى إلى إنشاء بنوك بشكل شركات مساهمة إلى إتسعت و قامت فروعها لها في كل مكان فإتسعت وظائفها لتشمل عملية الإقتراض و التسهيلات الإئتمانية و خلق النقود .

في حين جاءت نشأة البنوك المركزية متأخرة كثيراً عن نشأة البنوك التجارية ففي عام 1668 م أنشئ بنك السويد ، وفي عام 1694 م أنشئ بنك إنجليترا و في عام 1800 م بنك فرنسا.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> خالد أمين عبد الله ، العمليات المصرفية ، دار وائل ، عمان ، 1998 ، ص 15

<sup>2</sup> عبد المطلب عبد المجيد : إقتصاديات النقود و البنوك ، الدار الجامعية ، مصر 2007 ، ص 117

<sup>3</sup> محمد إسماعيل هاشم " مذكرات في النقود و البنوك " ، دار النهضة ، بيروت ، 1996 ، ص 5

<sup>4</sup> إسماعيل محمد هاشم : مذكرات في النقود و البنوك ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت 1972 ، ص 43 - 44

### المطلب 2) خصائص البنوك التجارية و أهميتها

#### أولاً : خصائص البنوك التجارية

تعمل البنوك على تحقيق قدر كبير من الأرباح كغيرها من المؤسسات المالية التجارية و تتميز بعدة خصائص

**I:** تختص البنوك التجارية دون غيرها من المؤسسات و المشاريع التجارية بأن معظم أصولها تشكل حقوق على مؤسسات و أشخاص في شكل ودائع مختلفة و تعتبر هي الوحيدة القادرة على خلق خصوم قابلة للتحويل من شخص لأخر أو حتى من مؤسسة إلى أخرى بإستخدام شيك ، و تقوم بفتح حسابات جارية لعملائها و تحويلها إلى نقود ورقية أو العكس ، و يكون ذلك بناء على طلبهم و إجراء عمليات المقاصة لحسابهم و يكون ذلك بأدنى سرعة و بأدنى جهد فتقوم بذلك البنوك التجارية بأهم وظيفة و هي إدارة عرض النقود في المجتمع .

**II:** من خصائصها أيضاً أنها تختص بالقدرة على الإقراض و هذا يتم بالوساطة بين المدخرين و المستثمرين (إيداع و إقراض ) أو بخلق مصادر تمويل و إقراضها ولهذا السبب تمارس البنوك أثراً فعالاً على حجم الإئتمان و توزيعه بين مختلف القطاعات الإقتصادية في المجتمع .

**III:** تتعامل البنوك التجارية في الأصول النقدية و المالية فقط كالودائع و القروض و الأوراق المالية ولا تدخل في مجالات الإستثمارات مباشرة في الأصول الحقيقية بحيث أن قوانين البنوك في كثير من دول العالم تمنع البنوك من التدخل في الإستثمارات أصول حقيقية إلا بقدر الذي تحتمه طبيعة العمل مع البنك التجاري كامتلاك أصول ثابتة (مباني ، أثاث ) .

**IV:** و أهم ما تختص به البنوك التجارية هي قدرتها على خلق و تحطيم النقود ، فعندما تقوم البنوك التجارية بإقتناء أي أصول مالية تدر عائداً فإن ناتج بيع أو تحويل هذه الأصول ينعكس في شكل زيادة في ودائع البنوك التجارية ، و تعتبر أهم مورد مباشر للتغيرات في عرض النقود من أجل أكبر عائد ممكن .

**V:** كما أن عملية إئتمان قصير الأجل هو ما ميز البنوك التجارية دون غيرها من البنوك الأخرى في حين أنه يمكننا أن نتعرض لخصائص البنوك التجارية من خلال أهداف منها:

- مبدأ التدرج : المعنى من هذا أن البنوك التجارية تأتي في الدرجة الثانية في التسلسل الرئاسي للجهاز المصرفي بعد البنك المركزي بحيث يباشر هذا الأخير عليها رقابة بما له من أدوات و وسائل .

- بينما يمثل البنك المركزي التطبيق الصحيح لمبدأ "وحدة البنك " أي بنك مركزي واحد لكل إقتصاد معين فالبنوك التجارية تتعدد و تتنوع بقدر إتساع السوق النقدي ، و النشاط الإقتصادي ، و حجم المدخرات وما يترتب على ذلك من تعدد عملياتها و إدخال عنصر المنافسة بين أعضائها .

- من أجل إبراز الإختلاف الموجود بين البنوك الأخرى نفرق بين كل من مصدر و قيمة النقد .

بحيث نجد أن هناك تماثل في مصدر وحدات النقد القانونية و هو " البنك المركزي " في حين تتعدد المصادر بالنسبة للنقود و الودائع " إختلاف البنوك التجارية " .

أما من ناحية قيمة النقد فنجد أنه : بينما تعتبر النقود القانونية متماثلة في قيمتها " المطلقة " بصرف النظر عن إختلاف الزمان

و المكان فإن نقود الودائع التي تخلقها البنوك التجارية متباينة و تخضع القروض التي تمنحها البنوك التجارية لأسعار فائدة تختلف بالزمان و المكان .

- البنوك التجارية هي مشروعات رأس مالية هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح بأقل نفقة ممكنة .

### ثانياً : أهمية البنوك التجارية

- تحتوي البنوك التجارية ثلاث الأصول المالية من مجموع جميع المؤسسات المالية في الإقتصاد .
- لا تزال البنوك التجارية هي الوسيلة الرئيسية للدفع .
- لدى البنوك التجارية القدرة على توليد الأموال من الإحتياطات المتولدة من إيداعات الجمهور .
- تعد البنوك التجارية القناة الأساسية التي من خلالها تبرز الدولة سياستها النقدية .
- تعد البنوك التجارية قسم المخزن الرئيسي للنظام المالي .
- يستطيع البنك التجاري تقديم الخدمات المالية بشكل أفضل و واسع من باقي المؤسسات المالية كما يستطيع أن يلبي كل من الحاجات الإئتمانية و الدفع و التوفير لكل من الأفراد و الأعمال و الحكومات .<sup>1</sup>

### المطلب (3) أهداف البنوك التجارية

يمثل البنك التجاري أهمية كبير في الإقتصاد تختلف حسب الوظائف التي يؤديها و قد أشار البعض أن أهداف البنوك التجارية تنقسم إلى مايلي:<sup>2</sup>

#### I: أهداف عامة :

و هي تلك الأهداف التي تتعلق بالسياسة العامة للبنك مثل تحقيق النمو في حجم ربحية البنك بمعدلات أكبر من المنافسين في السوق المصرفية .

#### II: أهداف وظيفية :

و هي تلك الأهداف التي تتعلق بالنواحي التنفيذية مثل الأهداف التي تتعلق بعلاقات البنك مع العملاء و إختيار العمالة و غيرها ...

كما يرى البعض الآخر أن أهداف البنك التجاري تنطلق من السمات التالية :

1. **الربحية** : يتكون الجانب الأكبر من مصروفات البنك من تكاليف ثابتة تتمثل في الفوائد على الودائع ، و هذا يعني وفقاً لفكرة الرفع المالي أن أرباح تلك البنوك أكثر تأثيراً بالتغيير في إرادتها ذلك بالمقارنة مع مؤسسات الأعمال الأخرى لذا يقال أن البنوك التجارية تعد من أكثر المؤسسات الأعمال تعرضاً لأثار الرفع المالي فإذا ما زادت إيرادات البنك بنسبة معينة ترتب على ذلك زيادة الأرباح بنسبة أكبر على العكس من ذلك إذا إنخفضت الإيرادات بنسبة معينة

<sup>1</sup> من الموقع /t7019/ <http://www.accdiscussion.com> التاريخ 5 مارس 2020 التوقيت 18:28.

<sup>2</sup> الطاهر عبد الله : النقود و البنوك و المؤسسات المالية ، مركز الزيد للنشر ، 2006 ، ص 120.

إنخفضت الأرباح بنسبة أكبر بل قد تتحول أرباح البنك إلى خسائر و هذا يقتضي من إدارة البنك ضرورة السعي بزيادة الإيرادات و تجنب حدوث إنخفاض فيها .

و إذا كان الإعتماد على الودائع كمورد رئيسي لموارد البنك المالية بعض الجوانب السلبية نتيجة إلتزام البنك بدفع فائدة عليها سواء حقق أرباح أو لم يحقق ، فإن للإعتماد على الودائع ميزة هامة ، فالعائد الذي يحققه البنك على إستثماراته عادة ما يقل عن العائد الذي يطلبه ملاكته ، ومن ثم إذا إعتمد البنك على أموال الملكية في تمويل إستثماراته ، فسوف يقفل أبوابه من اليوم الأول ، بل و ربما لا يفتح أبوابه على الإطلاق ، أما الإعتماد على الودائع كمصدر رئيسي لتمويل الإستثمارات فيحقق البنك حافة صافي الفوائد التي تتمثل في الفرق بين الأرباح المتولدة عن الإستثمار تلك الودائع و بين الفوائد المدفوعة عليها ، و بالطبع يذهب هذا الفرق إلى ملاك البنك ، مما يجعل العائد الذي يحصلون عليه أكبر بكثير من العائد على الإستثمار ، وهذا و يطلق أحيانا على حافة صافي الفوائد بعائد الرفع المالي أو عائد المتاجرة بالملكية ، أي العائد الناتج عن الإعتماد على أموال الغير في تمويل الإستثمارات .

**2. السيولة :** يتمثل الجانب الأكبر من الموارد البنك المالية في وداائع تستحق الطلب ، ومن ثم يكون البنك مستعدا للوفاء بها في أي لحظة و تعد السيولة من أهم الأهداف التي يتميز بها البنك التجاري عن المنشآت الأخرى ، ففي الوقت الذي تستطيع فيه هذه المنشآت تأجيل سداد ما عليها من مستحقات و لو لبعض الوقت ، فإن مجرد إشاعة عن عدم توفر سيولة كافية لدى البنك كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين ، و يدفعهم فجأة لسحب وداائعهم، مما قد يعرض البنك للإفلاس .

**3. الأمان :** يتسم رأس مال البنك التجاري بأنه صغير نسبيا ، إذا لا تزيد نسبته إلى صافي الأصول عن 10% عادة ، و هذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين ، الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للإستثمار فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال ، فإذا زادت الخسائر عن ذلك فقد تلتهم جزء من أموال المودعين ، و النتيجة هي إفلاس البنك لذلك يسعى البنك لكسب ثقة المودعين و هو يحرص كامل الحرص على أموالهم بما يميله المنطق و القانون ، أي أخذ مطالب بإعادة الحق إلى أهله حيث يعبر عن هذا الحرص بضمانات يطلبها عن إقراضه للآخرين<sup>1</sup>.

**4. النمو :** يصل البنك إلى هدف النمو من خلال تعظيم أرقام نشاط الإقراض و الإيرادات المتولدة عنه و التي لا تتم إلا بجهود إنمائي منظم و مكثف يراعي شروط الإقراض الجيد و إستقطاب عملاء متميزين و التقييم المستمر لأداء و لسياسات البنوك المنافسة بالسوق ، حيث يكون على عاتق إدارة البنك تحقيق التوازن في نمو البنك يتناسب مع حجم موارده ، و الفرص التسويقية المتاحة أمامه ، ودرجة العائد الممكن تحقيقه و درجة المخاطرة المصاحبة .

وتفرض السمات المشاركة إليها ثلاث أهداف تتهدي بها إدارة البنك التجاري ، يتمثل الهدف الأول في تحقيق أقصى ربحية **Profitability** من خلال زيادة الإيرادات طالما إن الجانب الأكبر من التكاليف هو من النوع الثابت و أن إنخفاض في الإيرادات كفيل بأن يصاحبه إنخفاض أكبر في الأرباح، أما الهدف الثاني فيتمثل في تجنب التعرض لنقص شديد في السيولة **Liquidity** لما لذلك من تأثير على ثقة المودعين فيه ، وأخيرا يتمثل الهدف الثالث في تحقيق أكبر

<sup>1</sup> زياد رمضان : إدارة البنوك ، دار البداية للنشر ، طبعة 1 ، 2008 .

قدر ممكن من الإلتئمان للمودعين **Safety** على أساس رأس مال صغير و لا يكفي لتحقيق الحماية المنشودة لهم ، هذا و من المتوقع أن تؤثر الأهداف الثلاثة (الربحية - السيولة - الأمان ) على تشكيل السياسات الرئيسية التي تحكم الأنشطة المصرفية و

يمكن ذكرها فيما يلي :

- جذب الودائع .
- تقاسم القروض .
- الإستثمار في الأوراق المالية .

### المبحث الثاني : أنواع البنوك التجارية و علاقتها بالبنوك المركزية

#### المطلب 1) أنواع البنوك التجارية

تنقسم البنوك التجارية إلى أنواع متعددة طبقاً للزاوية التي يتم من خلالها النظر إلى البنوك و ذلك على النحو التالي :

أولاً: من حيث نشاطها و مدى تغطيتها للحدود الجغرافية

#### I- البنوك التجارية المحلية :

ويقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محدودة نسبياً مثل محافظة محددة أو مدينة أو ولاية أو إقليم محدد .

و يقع المركز الرئيسي للبنك و الفروع في هذه المنطقة المحددة و تتميز هذه البنوك بصغر حجمها كذلك فهي ترتبط بالبيئة المحيطة بها و ينعكس كذلك على مجموعة الخدمات المصرفية التي تقوم بتقديمه .<sup>1</sup>

#### II- البنوك التجارية العامة :

و يقصد بها تلك البنوك التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة أو إحدى المدن الكبرى و تباشر نشاطها من خلال فروع على مستوى الدولة أو خارجها و تقوم هذه البنوك بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية و تمنع الإئتمان قصير الأجل و كذلك تباشر كافة مجالات الصرف الأجنبي و تمويل التجارة الخارجية .

ثانياً: من حيث حجم النشاط

#### I- بنوك الجملة :

ويقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء و المنشآت الكبرى .

#### II- بنوك التجزئة :

و يقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع صغار العملاء و المنشآت الصغرى ، لكنها تسعى لإجتذاب أكبر عدد ممكن، فهي نشرة جغرافية و تتعامل بأصغر الوحدات المالية قيمة من خلال خلق المنافع الزمنية و المكانية و منفقة التملك و التعامل للأفراد و بذلك فإن التجزئة تسعى إلى توسيع خدمات البنك من خلال المستهلك النهائي .

<sup>1</sup> محمد عبد الفتاح الصربي : إدارة البنوك ، عمان ، ط 1 ، 2007 ، ص 32.

ثالثاً : من حيث عدد الفروع

### I- البنوك التجارية ذات فروع :

وهي تلك البنوك التي تتخذ في الغالب شركات المساهمة كشكلاً قانونياً ، لها فروع متعددة تغطي أغلب أنحاء الدولة و لا سيما الأماكن الهامة و تتبع اللامركزية في تسيير أمورها ، حيث يترك للفرع تدبير شؤونه فلا يرجع للمركز الرئيسي للبنك إلا فيما يتعلق بالأمور الهامة التي ينص عليها في لائحة البنك ، و بطبيعة الأمور فإن البنك الرئيسي يضع السياسة العامة التي تهدف بها الفروع ، ويتميز هذا النوع من البنوك بأنه يعمل على نطاق وطني و يخضع للقوانين العامة للدولة وليس لقوانين المحافظات التي يقع البنك في نطاقها الجغرافي كما تقوم بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية و تقدم قروض قصيرة الأجل كما تتعامل في مجالات الصرف الأجنبي.<sup>1</sup>

### II- بنوك السلاسل :

نشأت بنوك السلاسل مع نمو حجم كبير لحجم البنوك التجارية و نمو حجم الأعمال التي تقدمها من أجل تقديم خدماتها إلى جميع فئات المجتمع و هذه البنوك تعد نشاطها من خلال فتح سلسلة متكاملة من الفروع و هي عبارة عن عدة بنوك منفصلة عن بعضها إدارياً و لكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يتولى رسم السياسات العامة التي تلتزم بها كافة وحدات السلسلة كما ينسق الأعمال و النشاط بين الوحدات بعضها ببعض و لا يوجد هذا النوع من البنوك التجارية إلا في الولايات المتحدة الأمريكية.<sup>2</sup>

### III- بنوك المجموعات :

وهي أشبه بالشركات القابضة و التي تتولى إنشاء عدة بنوك وشركات مالية ، فتملك معظم رأسمالها و تشرف على سياستها و تقوم بتوجيهها ، و لهذه البنوك طابع إحتكاري و أصبحت سمة من سمات العصر ، و قد إنتشرت مثل هذه البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية و دول غرب أوروبا .

### IV- البنوك الفردية :

و هي منشآت صغيرة يمتلكها أفراد أو شركات أشخاص و يقتصر عملها في الغالب على منطقة صغيرة ، و تتميز عن باقي أنواع البنوك بأنها تقتصر توظيف مواردها على أصول بالغة السيولة مثل الأوراق المالية و الأوراق التجارية المحصومة ، و غير ذلك من الأصول القابلة للتحويل إلى نقود في وقت قصير و دون خسائر ، و يرجع السبب في ذلك إلى أنها لا تستطيع تحمل مخاطر توظيف أموالها في قروض متوسطة أو طويلة الأجل لصغر حجم مواردها.

<sup>1</sup> هلال كهينة : إجراءات منح القروض من طرف البنوك التجارية ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع : نقود مالية وبنوك ، جامعة بسكرة 2008 - 2009 ص 12.

<sup>2</sup> محمد سعيد و أنور : إدارة البنوك ، دار الجامعية الجديدة ، القاهرة الإسكندرية 2005 ، ص 17 .

## المطلب 2) وظائف البنوك التجارية و هيكلها التنظيمي

**أولاً: وظائف البنوك التجارية :**

تؤدي البنوك التجارية مجموعة من الوظائف تسمى الخدمات المصرفية ، و يمكن تقسيم هذه الوظائف عموماً إلى قسمين :  
الوظائف التقليدية ، و الوظائف الحديثة .<sup>1</sup>

### I: الوظائف التقليدية للبنوك التجارية

و تتمثل في الوظائف التالية:

1 - فتح الحسابات الجارية و قبول الودائع على اختلاف أنواعها.

2 - تشغيل موارد البنك مع مراعاة مبدأ التوفيق بين السيولة و الربحية و الضمان أو الأمن و من أهم أشكال التشغيل و

الاستثمار ما يلي :

أ/ منح القروض و السلف المختلفة و فتح الحسابات الجارية .

ب/ تحصيل الأوراق التجارية و خصمها.

ج/ التعامل بالأوراق المالية من أسهم و السندات بيعة و شراء لمخفظتها أو لمصلحة عملائها .

د/ تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح الإعتمادات المستندية .

هـ/ تقديم الكفالات و خطابات الضمان للعملاء .

و/ التعامل بالعملات الأجنبية بيعة و شراء و الشيكات السياحية و الحوالات الداخلية منها و الخارجية .

ي/ تحصيل الشيكات المحلية عن طريق غرفة المقاصة ، و صرف الشيكات المسحوبة عليه ا .

\* المساهمة في إصدار أسهم و سندات شركات المساهمة .

\* تأجير الخزائن الآمنة لعملائها لحفظ المجوهرات و المستندات و الأشياء الثمينة .

### II: الوظائف الحديثة للبنوك التجارية

أما بالنسبة للوظائف الحديثة فهي تشمل ما يلي:

6 تقديم خدمات استشارية للمتعاملين : من خلال إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين و منه تحديد الحجم

الأمثل للتمويل و كذا طريقة السداد و مدى اتفاقها مع سياسة المشروع في الشراء و الإنتاج و البيع و التحصيل.

2- وظيفة خدمات أمناء الاستثمار: و تشمل توليفة واسعة من الخدمات التي يقدمها البنك لعملائه مثل :

- سداد الإلتزامات الدورية.

<sup>1</sup> سوري عدلي ناشر : مقدمة في الإقتصاد و النقدي و المصرفي ، منشورات الحلبي الحقوقية ، دمشق ، ط1 ، 2005 ، ص 211.

- إقامة المعارض السلعية داخليا و خارجيا .

- إقامة المزادات لبيع و شراء السلع .

- ممارسة عمليات بيع و شراء العقارات

- أية أعمال أخرى للعملاء طالما كانت مشروعة .

**3 - وظيفة التوزيع :** في المجتمعات ذات التخطيط الاقتصادي المركزي يتم توزيع كافة الأموال اللازمة للإنتاج أو إعادة الإنتاج

و المتولدة من مصادر خارجة عن المشروع نفسه عن طريق المصرف ، و يتم ذلك عادة بالطرق الائتمانية ولا توجد أي مؤسسة

أخرى غير المصارف تزاوّل هذا النشاط في ظل ذلك النظام و الذي انتهى تقريبا باختيار الإتحاد السوفياتي .

**4- خدمات مصرفية أخرى :** بالإضافة إلى العمليات و الخدمات الرئيسية التي تقدمها البنوك التجارية فهناك خدمات ملحقة

مختلفة منها :

- خدمات البطاقة الائتمانية CARD CRIDIT

- شراء و بيع الشيكات الأجنبية .

البنك الآلي BANK AUTO .... إلخ

و يضاف إلى هاتين المجموعتين من الوظائف الرئيسية للمصارف التجارية في المجتمعات التي تأخذ بمبدأ التخطيط المركزي

للاقتصاد ( الاقتصاد الموجه ) وظائف أخرى أهمها :

**5 - وظيفة الإشراف و الرقابة :** Control and Supervision تتولى المصارف في المجتمعات ذات التخطيط المركزي

عملية توجيه الأموال المتداولة إلى استخداماتها المناسبة مع متابعة هذه الأموال للتأكد من

أنها تستخدم فيما رصدت له من أغراض و للتأكد من مدى ما حققه استخدامها من أهداف محددة مسبقا للمشروعات التي

استخدمتها .

**6 - بعض الوظائف الأخرى:**

- تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح إعمادات مستندية و تشتمل على إعمادات للاستيراد و أخرى للتصدير و يحقق

البنك التجاري أرباحه بصفة خاصة بمقدار الفرق بين الفوائد التي يودعها المودعين و تلك التي يتحملها المقترضين و العمولات و

الأجور التي يحصلها البنك مقابل تقديم الخدمات لعملائه .

- قيام البنك بتحصيل مستحقات عملائه من مصادرها المختلفة سواء كانت هذه المستحقات شبكات أو كميات أو

سندات أنية مستحقة لصالحها أو أسهم كذلك يدفع ديونهم لمستحقيه - . قيام البنك بتجميع مدخرات العملاء بشكل ودائع

ادخار أو صندوق التوفير و إعطائهم فوائد منها ثم استثمار هذه المدخرات في شراء السندات .

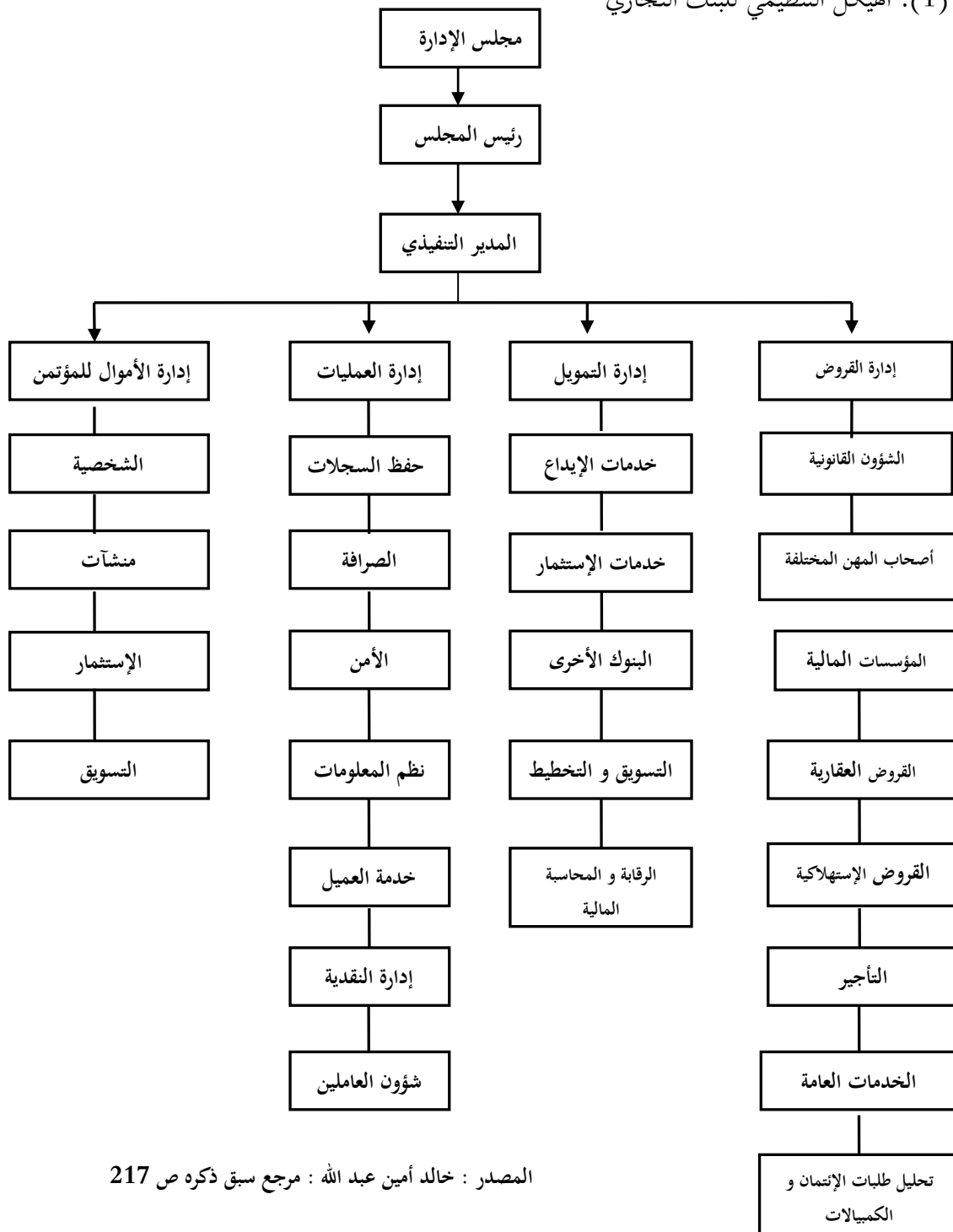
## الفصل الأول

### عموميات حول البنوك التجارية

- قيام البنك بالتعامل في الأوراق المالية على اختلاف أنواعها سواء لمصلحة عملائه أو لمصلحته الشخصية، استبدال البنك للعملات الأجنبية بالعملة الوطنية و العكس لصالح العملاء.
- إقامة المعارض السلعية داخليا و خارجيا.
- تأجير البنك خزائن صغيرة لعملائها يحتفظون فيها بمنقولاتهم الغالية من مجوهرات أوراق مالية نقود و غيرها.
- إدارة الأعمال و ممتلكات العملاء و تقديم الاستشارات الاقتصادية و المالية لهم من خلال دائرة مختصة .

ثانياً: هيكلها التنظيمي :

الشكل رقم (1): الهيكل التنظيمي للبنك التجاري



المصدر : خالد أمين عبد الله : مرجع سبق ذكره ص 217

### المطلب (3) الرقابة على البنوك التجارية

مفهوم الرقابة على البنوك التجارية :

#### 1. تعريف الرقابة :

يوجد اتفاق عام على تعريف الرقابة وهو تعريف فايول على أنها " تتمثل في التحقق فيما إذا كان كل شيء يحث وفقا للخطة المبنية وللتعليمات الصادرة وللمبادئ التي تم إعدادها، ومن أهدافها توضيح نقاط الضعف والأخطاء بغرض منع تكرارها " <sup>1</sup> و يمكن أيضا تعريف الرقابة المصرفية انطلاقا من مبادئها العامة على أنها " جزء أساسي من العملية الإدارية ، ويتمثل هدفها الرئيس في التحقق من أن التنفيذ. والأداء الفعلي يسيران طبقا للخطة الموضوعة ، فهي ليست جامدة ، وإنما هناك حدود مسموح بها للاختلاف بين الخطة الموضوعة و التنفيذ » <sup>2</sup> .

- وتعرف بأنها وظيفة إدارية وهي عملية مستمرة ومتجددة يتم بمقتضاها التحقق من أن الأداء يتم على النحو الذي حددته الأهداف و المعايير الموضوعة و ذلك بقياس درجة جناح الأداء الفعلي في تحقيق الأهداف و المعايير بغرض التصحيح والتقويم وبالتالي فهي عملية ملاحظة نتائج الأعمال التي سبق تخطيطها ومن ثم تجديد الفجوة بين النتائج المستهدفة والنتائج الفعلية واتخاذ الإجراءات التصحيحية لسد هذه الفجوة . <sup>3</sup>

أما الرقابة من المنظور القانوني فهي " الرقابة التي تقوم بها هيئات يتم إنشاؤها بقانون أو نظام أو أي سند قانوني آخر، وتحدد اختصاصاتها بموجب ذلك القانون، فالرقابة المالية في هذا السياق تعتبر منهج علمي شامل يتطلب التكامل والإندماج بين المفاهيم القانونية والإقتصادية والمحاسبية والإدارية، وتهدف فيما تهدف ، إلى التأكد من المحافظة على الأموال العامة ورفع كفاءة اسخغدامها وتحقيق الفعالية في النتائج المحققة ، فالرقابة المالية و الإدارية عبارة عن ممارسة لوظيفة عامة تقوم بها هيئات إدارية يصدر بتشكيلها و يحدد اختصاصاتها قوانين ولوائح ، كما تلتزم في أعمالها وسائل ممارسة رقابتها بما ترص عليه تلك القوانين أو اللوائح . <sup>4</sup>

وعليه فالرقابة المصرفية هي عملية آلية تقوم بها هيئات إدارية بموجب القانون تهدف الى التحقق من التطبيق الفعلي للخطة الموضوعة ، وتقييم مدى تقارب الأهداف والخطة الموضوعة وعمليات التنفيذ.

<sup>1</sup> موسى مبارك أحلام: آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية، دراسة حالة بنك الجزائر، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 16 .

<sup>2</sup> حورية حمي: آليات رقابة البنك المركز على البنوك التجارية ، و فعاليتها ، ، حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، الجزائر ، 2006 ، ص 77 .

<sup>3</sup> حورية حمي : مرجع سابق ، ص 77

<sup>4</sup> صباح سعد الدين عمر العلمي ، دور الرقابة المالية و الإدارية كمدخل للتنمية و الإصلاح الإداري في الدولة ، مقال منشور على الموقع الإلكتروني <https://scholar.najah.edu/sites/default/files/conference-paper/role-financial-and-administrative-monitoring-countryadministrativereforms.pdf> . بتاريخ : 06 مارس 2020 ، على الساعة 15 : 23 .

2. أهمية الرقابة على البنوك التجارية<sup>1</sup>: تكمن أهمية الرقابة المصرفية في الحرص على حقوق المودعين وإمكان تسديد

الإلتزامات بمواعيدها فضلاً عن الدور الحيوي الذي تلعبه في عملية المدفوعات وخلق النقود وقدرتها في التأثير على القوة الشرائية للعملة الوطنية ، والعمل على توجيه الإستثمارات التي تقوم بها المصارف .

كما تعمل الرقابة على المصارف على منع التركيز في نصيب المصارف من السوق المصرفية والتأكد من مدى التزام المصارف وتقيدها بالتعليمات الصادرة عن البنك المركزي، فهي تساهم في الوقوف على نوعية موجودات المصرف وتقييمها ومعرفة درجة المخاطر التي تتحملها وخاصة القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة ومن ثم معلولة الحد من هذه المخاطر .

1. أهداف الرقابة على البنوك التجارية<sup>2</sup>:

- تهدف الرقابة المركزية إلى التأكيد من سلامة وشرعية العمليات التي تقوم بها البنوك التجارية من الناحية القانونية والتنظيمية، وأن وضعيتها المالية كافية من خلال مدى توفرها على نسبة الملاءة والسيولة المالية المناسبة.
- تهدف الرقابة على البنوك التجارية إلى حلقة المصلحة العامة من خلال حلقة الدائنين والمودعين لدى البنوك ، لاسيما الذين أودعوا أموالهم لديها على أساس الثقة والإئتمان.
- تهدف إلى التعرف على مواطن الخطأ والإهمال ، ولذا مصادر الإنجراف على مستوى البنوك التجارية وتصحيحها عن طريق التوجيه والرشاد، وتوقيع العقوبات عند الضرورة، واتخاذ الإجراءات الضرورية لتجنب حدوث أو تكرار هذه الأخطاء.
- التأكيد من تقييد البنوك التجارية بالقوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة عن مجلس النقد والقرض والبنك المركزي.
- التحقق من الكفاية المالية وضمان السيولة اللازمة ومدى قدرة هذه البنوك على الوفاء للإلتزاماتها والمحافظة على أموال المودعين لديها.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال دراستنا للمفاهيم العامة حول البنوك التجارية تبين لنا بأنها تكتسي أهمية بالغة في الحياة الاقتصادية باعتبارها مصدرا مهما لتمويل المشاريع وكذا توسيع حلقة نشاطها كما أنها تخضع لرقابة البنك المركزي وفقا لميكانيزمات معينة تضمن مصداقية النشاط والبعد عن اي مبالغة في التمويل باعتبار هذا الأخير السلطة النقدية لأي بلد.

<sup>1</sup> إيهاب غازي زيدان : مدى تطبيق معايير بازل الخاصة في سورية ، دكتوراه فلسفة في العلوم المالية و المصرفية ، 2010 .

<sup>2</sup> شيخ عبد الحق : الرقابة على البنوك التجارية ، مذكرة ماجستير في القانون الأعمال ، جامعة أحمد بوقرة ، بومرداس ، الجزائر ، 2010 ، ص 39 .

## **الفصل الثاني**

### **أساسيات عن الأسواق النقدية والمالية**

### تمهيد :

بعد تطرقنا للعموميات حول البنوك التجارية وعلاقتها بالبنك المركزي سنحاول في هذا الفصل تناول أهم المفاهيم المتعلقة بالسوق النقدية والسوق المالي وأهم المتدخلين فيها وكذا الوسائل المستعملة فيها وكذا تحديد مكانة البنوك التجارية فيها.

## المبحث الأول : السوق النقدية Le Marché Monétaire

### المطلب 1) مفهوم السوق النقدية و خصائصها

#### أولاً : مفهوم السوق النقدية :

السوق النقدية بمعناه الاقتصادي العام هو سوق المال قصير الأجل يجمع عرض و طلب النقود المتداولة في الاقتصاد و المستخدمة من طرف المؤسسات و الخواص : الأوراق النقدية و أيضا الأرصدة الدائنة في البنوك و المؤسسات كالبريد مثلاً و محاسبي الخزينة العامة .

و السوق النقدي بمعناه التقني الضيق هو السوق الذي تتبادل فيه فئة معينة من وسائل الدفع في حسابات البنك المركزي أي التعامل بالأرصدة الدائمة المقيدة في دفاتر البنك المركزي بإسم البنوك و المؤسسات المالية المختلفة<sup>1</sup> ، إذن فالسوق النقدية تتناول مشاكل التمويل في المدة القصيرة بما في ذلك تقديم التسهيلات الائتمانية الصناعية و التجارة [ البيع بالتقسيط و السلف بضمان المرتبات ] و تعتمد المؤسسات النقدية في تقديمها لهذا الائتمان على ما تحوزه من أصول نقدية سائلة بطبيعتها [ نقود قانونية ، نقود ودائع ]<sup>2</sup> ، ومنه فالسوق النقدية هي الميكانيكية التي يتم بموجبها ومن خلالها إصدار و تداول رؤوس الأموال قصيرة الأجل ، ففي هذه السوق يتركز عرض و طلب الأموال القابلة للإقراض لفترة لا تقل عن عام ، و يتولد عرض هذه الأموال من جانب كل من يرغب في توظيف أمواله الفائضة عن طريق التخلي عن منافع نقوده لفترة قصيرة في مقابل حصوله على عوائدها ، بينما يتشكل الطلب عليها من جانب جميع الراغبين في الحصول على منافع نقود الغير لفترة قصيرة في نظير دفع فائدة ما<sup>3</sup> و بالتالي فالسوق النقدية هي سوق السيولة البنكية أي يتم التفاوض النهائي للنقود المركزية المحتفظة من طرف البنوك التجارية مقابل الأصول البنكية القابلة للتحويل إلى النقود المركزية .

#### ثانياً : خصائص السوق النقدية :

من أهم خصائص السوق النقدي بالاقتصاد النقدي ما يلي :

1. أنها تتعلق بتداول نوع خاص من الأصول ذات السيولة المرتفعة نسبياً والتي تعرف بالأصول النقدية واهم ما يميز هذه الأصول أنها قادرة على التحول إلى نقود قانونية خلال فترة قصيرة و بأقل قدر من التكلفة أو الخسارة . ومن أمثلة هذه الأصول : أذونات الخزينة ، الأوراق التجارية مثل الكمبيالة والسندات لأمر ، وشهادات الإيداع المصرفية ، والقروض.

1 د/ بجزاز يعدل فريدة : تقنيات و سياسات التسيير المصرفي ، د م ج ، الجزائر ، سنة 2000 ، ص 120 .

2 د/ مصطفى رشيد شيحة : النقود و المصارف الائتمان ، دار الجامعة ، مصر ، سنة 1999 ، ص 16 .

3 د/ عبد النعيم مبارك و د/ أحمد الناقة : النقود و البنوك ، مركز الإسكندرية للكتاب ، سنة 1995 ، ص 129 – 130 .

## الفصل الثاني

## أساسيات عن الأسواق النقدية و المالية

المصرفية المباشرة وجميعها تمثل مديونيات قصيرة الأجل.

2. يتعامل في هذا السوق مؤسسات ذات طبيعة خاصة في نوعيتها وعلاقتها وأنظمتها مثل: البنك المركزي والبنوك التجارية

وشركات التأمين ( التي دائما ما تكون في حوزتها فوائض أرصدة نقدية ) ، والسماسة باعتبارهم وسطاء بين الوحدات الاقتصادية هذه المؤسسات (( ماعدا البنك المركزي )) تتلقى المدخرات وتستخدمها في تمويل الفرص الاستثمارية المتاحة في القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية، لقاء رسوم أو فوائد. فمن خلال العمليات المتقدمة تجد البنوك التجارية مجالات لها في هذه السوق تتمثل في توظيف الأرصدة النقدية المدخرة لديها في شكل ودائع مصرفية مقابل حصولها على عائد نظير هذا التوظيف . ويشترط في هذا العائد أن يكون أكبر في ما دفعته أو التزمت به أمام المودعين.

أ - سعر الفائدة هو الذي يحقق التوازن بين الكمية المعرضة من الأرصدة النقدية والكمية المطلوبة منها. هذا السعر يعبر خيارات الوحدات الاقتصادية المتعاملة في السوق بين إنفاقها الحالي وهو ما ترغب في الحصول عليه نظير تأجيل الاتفاق الحالي.

ب - تعتبر السوق النقدية المركز الذي تتجمع فيه الأصول النقدية الباقية عن استثمارات (أو توظيفات ) مؤقتة تكون في أيدي أصحابها على الأجل القصير ويتراوح هذا الأجل بين يوم أو أسبوع وبين شهر أو ستة أشهر على الأغلب. ويتبادل فيها أيضاً بدائل النقود التي تتصف بسهولة التبادل، والتكلفة المنخفضة نسبياً.

ت - يتفرع من السوق النقدية عدد من الأسواق الفرعية التي تختص كل منها بنوع محدد من الأصول النقدية قصيرة الأجل كما أن توافر هيكل متكامل للسوق أمر ضروري بحد ذاته، حيث تعتمد الأسواق الفرعية في تعاملاتها مع السوق الرئيسية وتتكامل معها في تحقيق أهداف الوحدات الاقتصادية العاملة فيها.

ث - في حالة عدم وجود مكان محدد أو معين تقام فيه السوق النقدية، حيث يتلاقى العرض مع الطلب على الأرصدة النقدية قصيرة الأجل يمكن الاستعاضة عن ذلك بالاتصالات والمراسلات الالكترونية. وتعتبر أسواق لندن ونيويورك وطوكيو من أكبر الأسواق النقدية التي تتم فيها المعاملات النقدية والمالية من هذا النوع . إن غياب بعض هذه الخصائص من شأنه أن يجعل السوق النقدية تعاني من بعض القصور في وظائفها ويجعلها متخلفة نوعاً ما. وغياب الدور المطلوب من البنك المركزي في تنظيم وإدارة السوق النقدية، أو عدم توافر الأدوات النقدية والمالية المناسبة، كل ذلك يحد من قدرة السوق النقدية في المساهمة بتحقيق أهداف السياسة النقدية التي يسعى البنك المركزي إلى تحقيقها. فالسوق النقدية المتخلفة أو التي تنقصها بعض هذه الخصائص سواء الكمية أو الكيفية تعتبر من معوقات التنمية الاقتصادية في الدول النامية .

### المطلب 2) أقسام السوق النقدية

تتكون السوق النقدية من فرعين أو أكثر حسب البلد و تطوره<sup>1</sup>

- في الولايات المتحدة الأمريكية هناك فرعان هما :

- فرع سوق الخصم : و فيه تخصص الأوراق التجارية ، و تتم بين حامل الورق و البنك و بين البنك و البنك المركزي .
- فرع سوق القروض القصيرة الأجل : حيث نجد فيه العارضون لرؤوس الأموال و الفوائض من السيولة في البنوك التجارية و المؤسسات المالية و الطالبون لتلك السيولات لتغطية الإحتياجات و العجز الطارئ و قد تدوم العملية يوماً واحداً ، ستة أشهر أو تسعة أشهر .

- في فرنسا نجد كذلك فرعين و هما :

- سوق ما بين البنوك **Marché Inter Bancaire** : العملية تتم بين البنوك ، و القانون الفرنسي يخول لكل من الخزينة و البريد المشاركة في هاته السوق .
- سوق السندات القبلية للتفاوض عليها : و يتم التداول في هذه السوق أذونات و سندات المؤسسات المالية و يشارك فيها جميع المتعاملين الإقتصاديين .

### المطلب 3) المشاركون في السوق النقدي و الوسائل المستعملة فيها :

أولاً : المشاركون في السوق النقدي : و يتمثلون في أصحاب العرض أو الطلب للنقود قصيرة الأجل وهم :

- المؤسسات و الخواص : و لهم خاصية مشتركة و هي عدم المقدرة على خلق النقود ، إذ لا يمكنهم عرض إلا النقود التي تفيض على حاجياتهم هذا من جهة ، و من جهة أخرى فهم يتقدمون إلى البنوك حتى يقتضون لأجل قصير بهدف إقتناء مواد و خدمات<sup>2</sup> .

- النظام النقدي و المالي : و يتمثل في :

1) المنشآت التي لها القدرة على خلق النقود :

أ) البنك المركزي : يتدخل البنك المركزي في السوق النقدية في إطار السوق المفتوحة ، ظاهرياً يبدو البنك

المركزي يلعب دور الوسيط المالي العادي و لكن ثقل تدخلاته تمكنه من فرض معدلاته "معدل الفائدة" و تغيير وضعية السوق النقدية ، وهذا ما يمكن البنك المركزي من السيطرة على السوق النقدية قصيرة الأجل من خلال وظائفه الأساسية المتمثلة في :

- خلق و تدمير النقود القانونية حيث يعتبر الوحيد المخول له قانوناً مهمة إصدار النقود القانونية بالقدر الذي يتفق و السياسة العامة للدولة .

<sup>1</sup> د/ جبار محفوظ : البورصة الخوصصة و تسيير المؤسسات العمومية ، رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، سطيف ، 1996 / 1997 ، ص 25 .

<sup>2</sup> د/ بخرز يعدل فريدة : مرجع سابق ، ص 121 .

## الفصل الثاني أساسيات عن الأسواق النقدية و المالية

- تحديد و تطبيق السياسة النقدية وذلك من خلال عدة تقنيات مختلفة .

- تنظيم و مراقبة النظام المصرفي و أسواق رؤوس الأموال .

- تسيير وسائل الدفع الكتائبة .

- و باعتبار بنك الحكومة فإن له الحق في الإكتتاب في سندات الخزينة مقابل تقديم قروض للأخيرة و عند التحصيل يقبض الفوائد " السوق المفتوحة " .

(ب) البنوك التجارية : تتدخل البنوك التجارية في السوق النقدية كمقرضة أو مقترضة .

(2) المنشآت التي ليس لها القدرة على خلق النقود :

- المؤسسات المالية : منها ليس لها صلاحية استقبال الودائع و عليه فهي تعمل برأسمالها الخاص .

- السماسرة **Les Courtiers** : ليس لهم صلاحية عقد أي عملية لفائدتهم الخاصة و إنما يعملون على تنظيم عادي للسوق النقدية بشبكة المعلومات التي يشكلونها حيث تتمكن في الفترة الصباحية من معرفة حال السوق النقدية و معدل الفائدة المحتمل تطبيقه ، و إن معرفتهم بالموجودات و الإحتياجات تمكنهم من التوفيق بين عرض نقدي بطلب عليه أو العكس بواسطة مخبرات هاتفية مع عملاء السوق مقابل عمولة يدفعها المقترض .

- بيوت إعادة الخصم **Les Misons d'escomptes** : بنوك عادية ، لها نشاط بنكي أي لها أصول مثل البنوك ، ولكن الفرق يكمن في أن اقتناءها لهذه الأصول يتم في السوق النقدي بدل منحها للاقتصاد و النشاط الرئيسي لها يتمثل في التعبئة القصوى للسيولة المعروضة يومياً في السوق النقدية ، الدفع يتم بمعدل السوق النقدي اليومي المتغير لتمويل القروض قصيرة الأجل الممنوحة للبنوك الأخرى للإستفادة من الفرق في معدلات الفائدة .

مثل : شراء سندات لمدة شهر و الإقراض لمدة ثلاث أيام.

يمكن أن تلعب " بيوت إعادة الخصم " دور الوسيط بين البنوك والمنشآت الخاصة ، وهي من المتعاملين الأكثر أهمية و نشاط في السوق النقدية .

● **الخزينة العامة** : تحضى الخزينة العامة بمكانة خاصة كمقترض وهي ليست خاضعة للإفلاس كما لا يمكنها أن تتأخر في دفع مستحقاتها لأن لديها إمكانية اللجوء إلى الإصدار النقدي " النقود المعدنية التي تحصل بمقابلها على النقود القانونية من البنك المركزي " ، لذا فتدخلها في السوق النقدي يعتبر منفذا للإحالة دون الإصدار .

و هي تشارك في السوق النقدي بصفة مباشرة و غير مباشرة : تصدر أذونات تكتب فيها المؤسسات عن طريق المناقصة تمتص بذلك الخزينة العامة جزء من السيولة يؤدي ذلك إلى رفع الطلب على البنك المركزي لإعادة التمويل .

ثانياً : الوسائل المستعملة فيها :

تمارس السوق النقدية عملياتها بواسطة مجموعة من وسائل و أدوات الائتمان يعتبر الإلمام بها شرطاً هاماً لفهم طبيعة و آلية نشاط هذه السوق و وسائل الائتمان قصير الأجل تنقسم إلى :

الفرع الأول : الأوراق التجارية

إن القوانين التجارية في كل دولة تحدد بتفصيل الأحكام التي تنظم التعامل بالسندات التجارية بالشكل الذي يظهر بكل وضوح حقوق و التزامات كافة أطرافها ، و بنفس الوقت تقدم مختلف أنواع الضمانات اللازمة بهدف تأمين الدرجة المناسبة من الثقة بها لتسهيل أداء وظيفتها كأداة ائتمان في الاقتصاد<sup>1</sup> ، وأهم أنواع السندات التجارية ما يلي :

**I. السند لأمر : << Billet à Order >>**

السند لأمر هو أصلاً ورقة تجارية ، تحرر بين شخصين لإثبات ذمة مالية واحدة فهذا السند هو عبارة عن وثيقة يتعهد بواسطتها شخص معين بدفع مبلغ معين إلى شخص آخر ، في تاريخ لاحق هو تاريخ الاستحقاق ، وعلى هذا الأساس يمكن أن نستنتج أن السند لأمر هو وسيلة قرض حقيقية ، و أمام حامل هذا السند طريقتان لإستعماله ، فإما أن يتقدم به قبل تاريخ الاستحقاق إلى أي بنك يقبله ، فيتنازل له عليه مقابل حصوله على سيولة و لكنه سوف يخسر نظير ذلك جزءاً من قيمته هو مبلغ الخصم الذي يحسب على أساساً معدل التقاعدي يسمى معدل الخصم ، و هو أجر البنك للتنازل عن السيولة و الحلول محل هذا الشخص في الدائنة و تحمل متاعب تحصيل السند ، و الطريقة الثانية هي استعماله في إجراء معاملة أخرى سواء في تسديد صفقة تجارية أو تسديد قرض<sup>2</sup> .

**II. السفتجة : << Trait ou Lettre de Change >>**

السفتجة مثل السند لأمر هي عبارة عن ورقة تجارية ، و لكنها تختلف عنه في بعض الأمور الأساسية ، فالسفتجة تنظم العلاقة بين ثلاث أطراف هم : الدائن ، المدين ، و الدين اتجاه هذا المدين ، بذلك فان صيغة السفتجة أو الكمبيالة تكون عبارة عن أمر يوجهه الساحب إلى مدينه المسحوب عليه بأن يدفع مبلغ من المال إلى الدائن (المستفيد) بتاريخ معين ، لنفرض أن الشخص "1" مدينا اتجاه الشخص "2" و بنفس الوقت دائنا اتجاه الشخص "3" بذلك يستطيع الشخص "1" أن يحرر سفتجة يأمر فيها "3" بأن يدفع لـ "2" مبلغاً معيناً من المال بتاريخ معين و بالتالي هذا السند قد أتاح سداد دينين معاً<sup>3</sup> ، و أمام حامل هذا الورق نفس طرق استعمال السند لأمر ، إما الاحتفاظ بها إلى غاية تاريخ الاستحقاق و إما خصمها لدى البنك إذا احتاج حاملها إلى سيولة ، وإما تسوية عمليات أخرى عن طريق التظهير للغير و إدخالها في التداول و بالتالي فهي تتحول من مجرد وسيلة قرض تجارية إلى وسيلة دفع ، و يحق عن إدخال هذه الورقة في التداول لكل شخص تقدم له أن يطلب توقيعها من طرف المظهر كما يحق له الرجوع إلى كل الموقعين عليها في حالة إعسار الدين أو المسحوب عليه و عدم قدرته على تسديد قيمتها عند حلول تاريخ الاستحقاق و دون الأخذ بالاعتبار ترتيبهم الزمني<sup>4</sup>

<sup>1</sup> د/ مروان عطون : مرجع سابق ، ص 27 .

<sup>2</sup> الطاهر لطرش : تقنيات البنوك ، د م ج ، الجزائر ، سنة 2001 ، ص 32 – 33 .

<sup>3</sup> د/ مروان عطون : مرجع سابق ، ص 29 .

<sup>4</sup> د/ شاكر القزويني : محاضرات في اقتصاد البنوك ، د م ج ، الجزائر ، سنة 1992 ، ص 113 .

### III. سند الرهن: << Le Warrant >>

سند الرهن هو أيضا ورقة تجارية كسابقيه يمكن استعماله في التداول إذا أراد مجتمع التجارة ذلك ، و هو سند لأمر مضمون بكمية من السلع محفوظة في مخزن عمومي<sup>1</sup> حاجة التجارة و متطلباتها تدفع بالتجار إلى الاحتفاظ بالسلع في المخازن العمومية المكيفة حسب طبيعة السلع ، مقابل شهادة ممنوحة من قبل هذه المخازن تثبت الجهة التي تعود إليها ملكية هذه السلع و تظهر كميتها و مواصفاتها ، قبل بيعها قد يحتاج صاحب السلعة إلى سيولة بطرق أخرى يمكنه الاقتراض من البنوك أو التجار الآخرين مقابل تقديم سند الملكية للبضائع كرهن ، أو كضمان {أي رهن البضاعة من أجل الحصول على سيولة } و يمكن لحامل سند الملكية الجديد تقديمه لنفس الغرض و هكذا يدخل في التداول .

سند الرهن كغيره من السندات التجارية يمكن خصمه في البنوك التجارية و يمكن كذلك أن يتحول إلى وسيلة دفع<sup>2</sup> .

#### الفرع الثاني : الحسابات الجارية :

الحسابات الجارية هي عبارة عن حسابات تفتحها المؤسسات المالية ( البنوك ، الخزينة العامة ، دوائر البنوك ، ... ) في سجلاتها للمتعاملين معها ، تسجل فيها المدفوعات بين هذه المؤسسات و المتعاملين معها ( أصحاب الحسابات ) و كذلك المستحقة لأحد الطرفين ، هذا بالإضافة إلى العمولات و المصاريف التي تقتطعها هذه المؤسسات من أرصدة الحسابات لقاء الخدمات التي تقدمها لأصحابها .

و تنقسم الحسابات الجارية بشكل عام إلى نوعين رئيسيين:

الحسابات الجارية الدائنة و الحسابات الجارية المدينة ، حيث أن الأولى تمثل التزامات على المؤسسة التي توجد لديها هذه الحسابات ( تتألف معظمها من الودائع ) ، أما الثانية فالعكس ، لأنها تمثل التزامات على المتعاملين تجاه المؤسسة التي تقدمها ( تتألف في معظمها من القروض التي تقدمها المؤسسات المالية )<sup>3</sup> . و تمثل الحسابات الجارية بالنسبة لأصحابها قوة شرائية معينة في قيود و سجلات المؤسسات الموجودة لديه ( البنوك و غيرها ) و يتم استعمال هذه القوة الشرائية بواسطة عدد كبير من الأدوات و الوسائل نجد منها :

**I. الشيك :** وهو عبارة عن وثيقة تتضمن أمرا بالدفع الفوري للمستفيد للمبلغ المحرر عليه.

**II. الحوالات المصرفية :** و هي عبارة عن أمر يوجهه صاحب الحساب الجاري لدى البنك إلى بنكه بأن يحول مبلغا

معينا من المال إلى حساب شخص آخر ( حيث يكون لديه حساب في نفس البنك).

**III. إيصال الصرف:** يتم استعمال إيصالات الصرف عندما يقوم صاحب الحساب شخصا بالسحب من حسابه ( حيث

يكون إيصال الصرف بمثابة إثبات لعملية الصرف ).

**IV. البطاقات المصرفية:** أو بطاقات الائتمان و التي شاع استعمالها بكثرة في وقتنا الحالي .

<sup>1</sup> د/ أحمد هي : العملة و النقود ، د م ج ، الجزائر ، سنة 1991 ، ص 72 .

<sup>2</sup> د/ مروان عطون : مرجع سابق ، ص 40 .

<sup>3</sup> الطاهر لطرش : مرجع سابق ص 37 .

## الفصل الثاني أساسيات عن الأسواق النقدية و المالية

V. إشعار الاقتطاع: عندما يتفق صاحب الحساب الجاري مع مؤسسات الكهرباء و الغاز و الهاتف و المياه و غيرها ... على أن يسدد المبالغ المستحقة لها عن طريق حسابه الجاري لدى البنك فإن هذه المؤسسات ترسل مستحقاتها إلى البنك الذي فيه حساب هذا الشخص و يقوم البنك بتنزيل هذه الفواتير من حساب المتعامل المدين و يسجلها في حسابات تلك المؤسسات.

### الفرع الثالث : السندات العمومية قصيرة الأجل

تحتاج الخزينة العمومية إلى أموال قصيرة الأجل لتمويل نفقاتها العادية و الجارية ، فتلجأ إلى إصدار سندات قصيرة الأجل لتمويل احتياجات السلطات العمومية في ما يخص نفقاتها الجارية و ذلك عندما يتأخر تحصيل الإيرادات الضريبية نظراً لطابعها المتقطع في الزمن ، و عدم القدرة على الانتظار لاستعجالية النفقات و هذه السندات قصيرة الأجل تعتبر سندات قرض الطرف المدين فيها هو المصدر " الخزينة " ، و الطرف الدائن هو : حملة هذه السندات فهم عادة البنوك و المؤسسات المالية الأخرى و الشركات و المؤسسات العامة و الخاصة أيضا : و تنقسم سندات الخزينة إلى نوعين رئيسيين هما :

#### I. سندات الخزينة العامة المطبوعة :

على شكل وثائق أو استمارات ، تتمثل في وثائق تثبت عملية القرض بين الخزينة العامة و دائئها بكافة شروطها و خصائصها .

#### II. شهادات و سندات الخزينة العامة في الحساب الجاري :

تختلف هذه السندات و الشهادات عن سابقتها في كونها لا تتمثل في استمارات أو وثائق مطبوعة تحتفظ بها الجهات التي اكتتبت بها ، بل بقيود في سجلات الخزينة ( أو البنك المركزي ) ، حيث تفتح بها حسابات جارية لأصحابها<sup>1</sup> ، و ترمي الحكومة و السلطات النقدية و المالية إلى تحقيق الكثير من الأهداف بواسطة العمليات المتعلقة بهذه السندات و من أهم هذه الأهداف :

- ❖ تغطية العجز في الموازنة العامة .
- ❖ الإشراف على نشاط البنوك من خلال التأثير على حجم سيولتها و كيفية توزيع مواردها على مختلف أنواع الاستعمالات.
- ❖ تطوير الوعي الادخاري في المجتمع لضمان الحصول على الموارد المالية اللازمة للتمويل .
- ❖ التحكم في حجم سيولة الاقتصاد لتجنب الوقوع في الأزمات .
- ❖ التأثير على معدلات الفائدة في الأسواق .

<sup>1</sup> د/ مروان عطون: مرجع سابق ، ص 62.

### المبحث الثاني : السوق المالية

#### المطلب 1) مفهوم السوق المالية و خصائصها ، وظائفها

##### أولاً: مفهوم السوق المالية :

السوق المالية أو سوق رأس مال هي المكان و الميكانيكية التي يتم عن طريقها ومن خلالها خلق و تداول الأصول المالية طويلة الأجل ، أي أن التعامل في هذا السوق يجري على رؤوس أموال طويلة الأجل ( أطول من عام) ، و يأتي عرض هذه الأموال من جانب أولئك الذين يرغبون في استثمار أموالهم لأجل طويل أما الطلب على هذه الأموال فيأتي من قبل أولئك الذين يرغبون استخدامهم في استثمارات طويلة الأجل<sup>1</sup> ، إذن فالسوق المالية تتعامل في أصول مالية (أسهم و سندات و قروض استثمارية و قروض إسكان ) و هي أصول طويلة الأجل و تقوم بها مؤسسات ادخارية و استثمارية خاصة ( بنوك متخصصة – شركات تأمين ) و تعتمد في تأدية وظائفها على مواردها من الادخارات التي يرغب أصحابها في استعمالها لمدة طويلة<sup>2</sup> ، و بالتالي فإن السوق المالية هي المكان الذي ينظم فيه العرض و الطلب على الأموال طويلة الأجل و هو :

شبكة التمويل الاقتصاد يتركز على إصدار القيم المنقولة و تدعى هذه الشبكة الابتدائية ، و مكان تبادل السندات التي يتم إصدارها من قبل يدعى السوق الثانوي الممثل في البورصة<sup>3</sup> .

##### ثانياً: خصائص سوق الأوراق المالية

تتميز سوق الأوراق المالية بجملة من الخصائص تميزها عن غيرها من الأسواق، كما تؤدي عدة عوفا و وظائف، لذا ستناول في هذا المطلب العنصرين الآتيين : خصائص سوق الأوراق المالية ، و وظائف سوق الأوراق المالية .

#### 1. خصائص سوق الأوراق المالية:

السوق الأوراق المالية بعض الخصائص تميزها عن باقي الأسواق الأخرى ن ذكر منها:

- سوق الأوراق المالية تتسم بكونها أكثر تعقيداً من باقي الأسواق المالية الأخرى ، نظراً للكون المتعاملين فيهم من الوكلاء المختصين ، وهناك شروط و قيود قانونية لحاول الأوراق المالية في هذه السوق، لذلك في معظم البلدان هناك إدارات مستقلة ذات صلاحيات تدير العمليات في أسواق الأوراق المالية و توفر للمتعاملين المعلومات الضرورية .
- يتطلب سوق الأوراق المالية و جود سوق ثانوية ، يتم فيها تداول الأدوات التي تم إصدارها من قبل بما يكفل توفير السيولة .
- التداول في هذه السوق يتم بتوفير المناخ الملائم ، و كذا المنافسة التامة حتى يتم تحديد الأسعار العادلة على أساس العرض و الطلب .

- التداول في سوق الأوراق المالية الثانوية الخاصة يتم من خلال الوسطاء ذوي الخبرة في الشؤون المالية

- سوق الأوراق المالية تتميز بالمرونة بإمكانية إستفادتها من تكنولوجيا الإتصالات فإن ذلك يعطي للأسواق المالية خاصية

<sup>1</sup> د/ عبد النعيم مبارك ، د/ أحمد الناقة : مرجع سابق ، ص 137 .

<sup>2</sup> د/ مصطفى رشدي شيحة : مرجع سابق ، ص 160 .

<sup>3</sup> د/ بخراز يعدل فريدة : مرجع سابق ، ص 28 .

## الفصل الثاني أساسيات عن الأسواق النقدية و العالية

بكونها تتميز عن غيرها من الأسواق السلع بأنها أسواق واسعة تتم فيها صفقات كبيرة و ممتدة قد يتسع نطاقها ليشمل أجزاء عدة من العالم من نفس الوقت .

- سوق الأوراق المالية ترتبط بالأوراق المالية طويلة الأجل ، وتكسب أهمية خاصة في تمويل المشروعات الإنتاجية التي تحتاج إلى أموال تسدد على أمد طويل .

- الإستثمار في سوق الأوراق المالية قد يكون أكثر مخاطرة و أقل سيولة من الإستثمار في السوق النقدي نظرا لكون أدوات الإستثمار فيه من السندات طويلة الأجل يحتمل مخاطر سعرية ، سوقية و تنظيمية مختلفة ، كذلك الأسهم على الرغم من أنها ذات عائد أكبر نسبيا إلا أن مخاطرها كبيرة أيضا .

- الإستثمار في سوق الأوراق المالية يعتبر ذا عائد مرتفع نسبيا ، و بالتالي فإن إهتمام المستثمرين في سوق الأوراق المالية يكون نحو الدخل أكثر منه نحو السيولة و المخاطرة .

### ثالثاً : وظائف سوق الأوراق المالية :

يمكن تلخيص وظائف سوق الأوراق المالية في النقاط التالية :

- أداة تمويل الإقتصاد عن طريق جنب المدخرات من الأعوان الإقتصاديين من أجل تمويل الإقتصاد ، وهذا عن طريق تجميع رؤوس الأموال من المتعاملين الإقتصاديين ، الذين يتمتعون بالقدرة على التمويل الذاتي .

- فسوق الأوراق المالية تضمن للمؤسسات الموارد المالية على المدى الطويل ، تسهل عملية النمو لها ، كما تسمح للدولة من أداء سياستها الإقتصادية بقدر كبير من الأداء .

- كما تعمل سوق الأوراق المالية على توجيه الفوائض للمؤسسات الإقتصادية ذات العجز في التمويل أو التي تريد توسيع نشاطها من أجل المساهمة في التنمية و تطوير هذه المؤسسات الإقتصادية بالإضافة إلى أنها تؤمن للدولة موارد إضافية تساعد على تحقيق سياستها الإقتصادية و الإجتماعية .

فهي إن تمثل القناة الكاملة للتمويل المباشر و السريع و الأمثل بين المدخر و المستثمر .

- أداة لتوفير فرص إستثمارية متنوعة : بحيث تتوفر هذه الفرص و تتفاوت من خلال الخطر المرتبط بالأوراق المتداولة في سوق الأوراق المالية ، ويكون ذلك من خلال كثرة و تنوع هذه الأوراق ، و توفير البيانات و المعلومات عن هذه الأوراق التي يتم التعامل بها ، فالبورصة تصدر نشرة بالأسعار الرسمية لهذه الأوراق كل يوم ، مبينة بتلك الأوراق التي حث عليها التعامل و حركة الأسعار الخاصة ، مما يمكن المستثمر من مقارنة و دراسة مدى الإقبال على الأنواع المختلفة من هذه الأوراق و بالتالي يعتبر مرشدا عند إختياره للأوراق المالية التي يرغب في الإستثمار فيها .

- أداة و مؤشر للحالة الإقتصادية : تساعد الأوراق المالية في تحديد الإتجاهات العامة في عملية التنبؤ ، فهي تعتبر المركز الذي يتم فيه تجميع التذبذبات التي تحدث في الكيان الإقتصادي و تسجيلها و حجم المعاملات مقيد بالأموال السائلة المتداولة و الأسعار .

- أداة مساهمة في دعم الإئتمان الداخلي و الخارجي : حيث أن عملات البيع و الشراء في سوق الأوراق المالية تعد مظهرها من مظاهر الإئتمان الداخلي ، فإذا ما إزدادت مظاهر الإئتمان ليشمل الأوراق المالية المتداولة في أسواق الأوراق المالية الدولية ،

أصبح من الممكن قبول هذه الأوراق كغطاء لعقد القروض المالية .

- أداة التقييم الشركات و المشروعات : حيث تساهم أسواق الأوراق المالية في زيادة وعي المستثمرين و تبصيرهم بواقع الشركات و المشروعات و يتم الحكم عليها بالنجاح أو بالفشل ، فإنخفاض أسعار الأسهم بالنسبة لشركة من الشركات دليل قاطع على عدم نجاحها ، أو على ضعف مركزها المالي و هو ما قد يؤدي إلى إجراء بعض التعديلات في قيادتها ، أو في سياساتها أملاً في تحسين مركزها .
  - أداة لتمويل المؤسسات و خلق السيولة : يمكن اعتبار سوق الأوراق المالية قناة تسمح بالانتقال من إقتصديات الإقراض إلى إقتصديات أوراق المال ، بما يكفل التحول من نظام التمويل غير المباشر إلى نظام التمويل المباشر ، حيث تتمكن المؤسسات من ضمان تمويلها بطريقة مباشرة ، إنطلاقاً من عرض أوراقها المالية مباشرة للإكتتاب في السوق .
  - أداة للحد من معدلات التضخم في هيكل الإقتصاد الوطني : حيث تساعد سوق الأوراق المالية على جنب المدخرات من الأفراد و المؤسسات و بالتالي إمتصاص فائض السيولة النقدية و إتجاه هذه المدخرات نحو الإستثمار بدلا من الإستهلاك .
  - أداة جذب للإستثمارات الأجنبية ، و توطيد التكنولوجيا عن طريق الإستفادة من التطورات المالية و الإقتصادية العالمية ، حيث تعمل سوق الأوراق المالية على زيادة الترابط مع العالم الخارجي عن طريق إرتباطها بالأسواق المالية الدولية .
- وما يستخلص من جداول الأسعار العامة يعبر عن ارتفاع الميل أو هبوطه لدى المنتجين و هذه المعلومات تساعد على توجيه المستثمر إلى الأوراق المالية التي تدر عليهم الأرباح التي يرغبونها منها ما يتعلق بصغر حجم هذه المدخرات ، و منها ما يتعلق أيضاً بعدم معرفتهم بفرص الإستثمار المتاحة و المحدية ، مما يجعلهم يفضلون شراء أوراق مالية على قدر ما يخزنون من أموال ، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة رؤوس أموال الشركات و المؤسسات الإستثمارية ، و بالتالي زيادة معدل النمو الإستثماري الذي ينعكس على معدل نمو الإقتصادي بالزيادة .

### المطلب (2) : أقسام السوق المالية

تنقسم السوق المالية إلى قسمين : سوق أولية يجري فيها تداول الإصدارات الجديدة ، و سوقاً ثانوية يجري فيها تداول الإصدارات القديمة المصدرة سابقاً السوق الأولي ، سوف نعرف كل سوق على حدا .

#### 1) السوق الأولي: أو " سوق الإصدار " << **Marché Primaire** >>

و يختص هذا السوق بالتعامل في الإصدارات الجديدة سواء لتمويل مشروعات جديدة أو التوسع في مشروع قائم و ذلك من خلال زيادة رأسمالها ، و هذا يعني أن المنشآت التي تحتاج إلى أموال يمكنها إصدار عدد من الأوراق المالية و طرحها للاكتتاب سواء في اكتتاب عام أو خاص ، و هذا يعطي فرصة لجميع الأفراد و الهيئات المختلفة عن طريق مدخراتهم للمشاركة في توفير الأموال ، إذن هذا السوق الأولي ما هو إلا أداة لتجميع المدخرات و تقديمها للمشروعات وتنشأ نتيجة لذلك علاقة بين مقدمي الأموال " المكتتبين " وبين تلك المشروعات.

وقد يتم إصدار و تعريف هذه الأوراق إما بطريق مباشر حيث تقوم الجهة المصدرة بالاتصال بعدد من كبار المستثمرين سواء أفراد أو مؤسسات مالية لكي تبيع لها الأسهم و السندات التي أصدرتها ، و إما يتم ذلك بطريق غير مباشر و هو قيام مؤسسة متخصصة - عادة مؤسسة مالية - بإصدار هذه الأوراق<sup>1</sup> .

و الحقيقة أن كل مستثمر في السوق الأولية سواء كان يريد أن يصبح مساهماً أو مقرضاً يريد أن يتخلص من السيولة ذات الدرجة الأولى " النقود المدخرة " ، و يحولها إلى نوعية جديدة من السيولة الثالثة المحمّدة ( الأسهم و السندات ) . وهو يبحث من خلال ذلك إلى أن يحقق عائداً على الأصول المستثمرة يتمثل في قيمة الفائدة أو الربح ، و يستطيع أن يتحول إلى سيولة من الدرجة الأولى مرة ثانية و يتخلص من السندات و الأسهم خلال إعادة طرحها مرة أخرى في السوق المالية<sup>2</sup> .

#### 2) السوق الثانوي ( البورصة ) :

و يختص هذا السوق بالتعامل في الأوراق المالية التي تم إصدارها أو طرحها من قبل ، أي بعد توزيعها سواء مباشرة أو بواسطة إحدى المؤسسات المالية المتخصصة و يطلق على هذا السوق البورصة<sup>3</sup> . وقد ظهرت البورصة في القرن الثامن عشر خلال المراحل الأولى لتراكم رأس المال ، و كانت نشأتها مرتبطة بتزايد أهمية القروض الحكومية التي اعتبرت أحد العوامل المساعدة على تراكم رأس المال ... كما أن التعامل بالأوراق المالية بدوره مكن من تجميع ثروات هائلة لدى المضاربين في البورصة<sup>4</sup> .

تعريف البورصة : البورصة هي سوق منظمة تنعقد في مكان معين و في أوقات دورية بين المتعاملين في بيع و شراء مختلف الأوراق المالية أو المحاصيل الزراعية أو السلع الصناعية ، و تؤدي كلمة البورصة معنيين :

1 المكان الذي يجتمع فيه المتعاملون .

2 مجموعة العمليات التي تنعقد .

<sup>1</sup> د/ عبد الغفار حنفي ، د/ رسمية قرياقص : الأسواق و المؤسسات المالية ، مركز الإسكندرية للكتاب ، مصر ، سنة 1999 ، ص 445-446 .

<sup>2</sup> د/ مصطفى رشدي شيحة : مرجع سابق ، ص 237 .

<sup>3</sup> د/ عبد الغفار حنفي ، د/ رسمية قرياقص : مرجع سابق ، ص 446 .

<sup>4</sup> د/ مروان عطون : مرجع سابق ، ص 216 .

## الفصل الثاني أساسيات عن الأسواق النقدية و المالية

ويتم التعامل في البورصة وفقاً للوائح و قوانين تنظم قواعد التعامل و عقد الصفقات و كذلك الشروط الواجب توفرها في المتعاملين و في الصكوك و الحاصلات موضوع التعامل ، وهكذا نفرق بين بورصة الأوراق المالية و بورصة البضائع و يتكون جهاز البورصة من مجموع الوسطاء المكلفين بإجراء مختلف العمليات لحساب موكلهم<sup>1</sup> .

**الوظائف الاقتصادية للبورصة :** تؤدي البورصة دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية إذ تتيح الفرصة لتقابل العرض والطلب، كما أنها

تعتبر مقياساً دقيقاً **Baromètre** لحركة الاستثمار و الادخار في البلد و أهم الوظائف التي تؤديها البورصة هي أنها :

- تسمح البورصة بدراسة تقلبات الأسعار و ذلك عن طريق الاطلاع على تقلبات الأسعار و تموجاتها و التي لها أهمية كبرى في اكتشاف الشركة التجارية أو الصناعية التي لها أمل في النجاح .
- توزيع المال على مختلف القطاعات حيث تلعب البورصة دوراً هاماً كجهاز لتوزيع الادخار على مختلف الفعاليات الاقتصادية وذلك عن طريق بيع وشراء الأسهم و السندات في السوق البورصة المنظمة .

• تؤمن البورصة جو المنافسة الضرورية لتأمين حرية المبادلات و باختصار تعتبر البورصة سوقاً مثالية يلعب فيها قانون

العرض و الطلب دوره الرئيسي في تكوين وحدة السعر وذلك أن عمليات البورصة تتم في جلسة واحدة .

وتنقسم العمليات في البورصة إلى عمليات عاجلة **Au Comptant** وعمليات آجلة **A term** حيث :

- تتميز العمليات العاجلة بأنها تتم فوراً ، فيجري دفع الثمن و استلام الأوراق المالية موضوع الصفقة حالاً أو خلال فترة وجيزة جداً . و يجب أن تتضمن أوامر البورصة في العمليات العاجلة العناصر التي من شأنها أن تعين بكل وضوح منوع الورقة المالية و الكمية المطلوبة أو المعروضة و السعر ...
- تتميز العمليات الآجلة في أن دفع الثمن و تسليم الأوراق المالية لا يتّمان لدى عقد الصفقة بل بعد فترة تعيّن مسبقاً تدعى موعد التصفية .

### ➤ العلاقة بين السوق الأولية و السوق الثانوية :

مما سبق يتضح لنا أن كل من السوق الأولي و السوق الثانوي مرتبطين معاً ارتباطاً وثيقاً ، فليس معقول أن يكون هناك سوقا للتداول دون أن يكون هناك أصلاً إصدارات واسعة من خلال السوق الأولي . و بالمثل لا يمكن أن يكون هناك سوق أولي ( إصدار ) ما لم يكن هناك سوقاً ثانوياً متقدماً ، بل إن السوق الثانوي يعد بمثابة العمود الفقري للسوق الأولي لأنه :

- متاح لعدد أكبر من المدخرين مقارنة بالسوق الأولي لأن عملية إعادة البيع تسمح لمدخرين آخرين باستثمار أموالهم في أي لحظة .

- يساعد على النشر المستمر طول العام للأوراق المالية ، بينما الإصدارات في السوق الأولى تحدث في فترات قليلة و مختلفة على مدار العام<sup>2</sup>

<sup>1</sup> د/ شعون شمعون : البورصة\_ بورصة الجزائر ط2 ، دار هومة ، الجزائر ، سنة 1999 ، ص 07 .

<sup>2</sup> د/ عبد الغفار حنفي ، د/ ريمية قرياقص : مرجع سابق ، ص 450 .

## الفصل الثاني أساسيات عن الأسواق النقدية و المالية

### المطلب 3) المشاركون في السوق المالية و الوسائل المستخدمة فيها

أولاً : المشاركون في السوق المالية:

يمكن التمييز بين ثلاث فئات من المتدخلين في السوق المالية و هم :

1. طالبي الأوراق المالية .

2. عارضي الأوراق المالية .

3. الوسطاء الماليون.

الفئة 1 : طالبي الأوراق المالية :

يسمى هؤلاء الطالبون للأوراق المالية بصفتهم كمتدخلين في السوق الأولى أي سوق الإصدارات الجديدة بالمدخرين الأولين أو

عارضي الأموال . مستثمرين ماليين ، ولكن إذا كان الأمر يتعلق بالسوق الثانوية أي البورصة فهؤلاء يسمون بالمستثمرين في

الأوراق المالية و يمكن تقسيمهم إلى أربع أصناف : العائلات ، مؤسسات القرض ، المستثمرون و المؤسساتيون ، و المؤسسات

أ) العائلات : إن توظيفات العائلات مسيرة أساسا من طرف البنوك الرسمية البورصية للأسهم معتبر حيث يمثل حسب

الدراسات التي أجريت في فترة 78م – 86م النسب التالية لبعض الدول<sup>1</sup> .

الولايات المتحدة الأمريكية 38,3 % .

ألمانيا 30 % .

فرنسا 29 % .

اليابان 23 % .

إنجلترا 20 % .

ب) مؤسسات القرض : هي البنوك التجارية ويمكن أن تشارك بصفتهم بنوك أعمال المؤسسات المتعاملة البورصة ولكن

نصيبها في الرسمية البورصة متواضع في أغلب الأحيان .

ج) المستثمرون و المؤسساتيون : هي عبارة عن مؤسسات مالية غير مصرفية مثل : شركات التأمين ، صناديق التقاعد

و صناديق الاستثمار... الخ ، و نصيبهم في الرسمية البورصية لبعض الدول في الفترة 78 – 86 كما يلي :

إنجلترا 65 % .

الولايات المتحدة الأمريكية 45,55 % .

اليابان 40 % .

فرنسا 23,1 % .

د) المؤسسات : هي جميع المؤسسات ذات طابع اقتصادي و تتدخل في السوق المالية الاستثمار أموالها و نصيب هذه

الشركة من الرسمية البورصة في الفترة 78 – 86م هو :

اليابان 30 % .

بريطانيا 9 % .

الولايات المتحدة الأمريكية 10,7 % .

**الفئة 2 : العارضون للأوراق المالية :**

يسمى عارضوا الأوراق المالية في السوق الأولى بالمصدرين وفي السوق الثانوي بالبائعين و يمكن أن نميز بين فئتين من العارضين :

✓ **الشركات :** و يتمثلون عادة في الشركات الصناعية و الشركات التجارية و الشركات القابضة التي تصدر السندات و

الأسهم لتمويل احتياجاتهم ، و تقوم بعرضها في السوق الأولى للاكتتاب فيها .

✓ **البنوك :** و التي تتدخل عادة في السوق الثانوي لتسيير المحافظ المالية لصالحها أو لصالح زبائنها .

**الفئة 3 : الوسطاء الماليون :**

إن المعرفة و المعلوماتية عائق أمام تبادل الأوراق المالية سواء في السوق الإصدار ( السوق الأولية ) ، أو في سوق التداول

" بورصات الأوراق المالية أو السوق الثانوية " . و أساساً ذلك يعود لنقص الخبرة عند المتعاملين في رأس المال أو بالتوظيف

الأمثل من حيث العوائد و المخاطر المالية . لذا فمن الضروري تواجد طائفة الوسطاء الماليين تتمتع بخبرة كبيرة ، و تحاول أن

توفق بين رغبات العارضين و الطالبين و تنفيذ الأوامر<sup>1</sup> ، و يتمثل هؤلاء الوسطاء في :

**1) السماسر أو وكلاء التبادل : " AGENT CHANGE – BROKER "**

السماسر هم شخص ذو علم و دراية في شؤون الأوراق المالية و يقوم بعقد عمليات بيع و شراء الأوراق المالية من خلال

البورصة في المواعيد الرسمية مقابل عمولة ، و يعتبر السماسر مسؤولاً و ضماناً لصحة كل عملية تم تنفيذها ييها و شراء. و شرط

في السماسر أن يكون مؤهلاً علمياً و ألا يقل سنه عن 25 سنة ، و أن يكون متمتعاً بالأهلية القانونية ، و لا يكون قد سبق

إفلاسه<sup>2</sup> .

يجب على السماسر ألا يشتغل أي عمل تجاري غير عمل البورصة ، و ألا يكون عضواً بمجلس إدارة إحدى الشركات .

ضماناً لحياة السماسر و عدم تعرضه لمصاعب مالية تؤثر على حقوق المتعاملين معه . منع عليه القيام بالأعمال التالية :

- لا يجوز للسماسر عقد عمليات لحسابه الخاص أو زوجته أو أقربائه .

- لا يجوز أن يقرض بضمان أوراق مالية مودعة لديه .

يعاون السماسر في تنفيذ الأوامر بالمقصورة مستخدم لديه يدعى المندوب الرئيسي و لا يجوز له أن يشتغل إلا باسم السماسر

الذي يشتغل له ، و يعمل لحسابه . و تحت مسؤوليته و لا يجوز للمندوب الرئيسي أن يكون طرفاً في العمليات التي يعقدها

السماسر .

**2) الوسطاء :**

الوسيط هو أداة اتصال بين العميل و السماسر المقيد لديه و يحصل على حصة من العمولة و هو مسؤول أمام السماسر

<sup>1</sup> د/ مصطفى رشدي شيحة : مرجع سابق ، ص 250 .

<sup>2</sup> د/ شعون شعون : مرجع سابق ، ص 36 .

## الفصل الثاني أساسيات عن الأسواق النقدية و المالية

عن العمليات المعقودة بواسطته يجب أن تتوفر في الوسطاء نفس شروط المندوبين الرئيسيين .

### 3) الأعضاء المنظمون :

تطلق تسمية الأعضاء المنظمين على المصارف التي تندب أحد موظفيها لعقد عملياتها في البورصة لحسابها ، هؤلاء الأعضاء يرسلون أوامرهم إلى سماسة الأوراق المالية رأساً دون وسيط .

### 4) صناديق الاستثمار<sup>1</sup> :

عبارة عن وسطاء ماليون من الدرجة الثانية تجمع الادخارات و تصدر في مقابلها وثائق استثمارية ، و تعيد توظيفها في الأوراق المالية ، سواء في السوق الأولية أو في البورصات عن طريق السماسرة ، و تستفيد من الأرباح المتحققة مشاركة بينها و بين المدخرين طبقاً لنظامها الأساسي .

### 5) المحكمون و المراقبون :

يتمثل دور هذه الفئة في انتظامية العمليات و شرعيتها ، و الرقابة على السوق لمنع أي انحراف ، و الفصل في جميع المنازعات التي تقع بين أعضاء البورصة شرط أن يتفق الطرفان على التحكيم ، تتألف هيئة التحكيم عادةً من<sup>2</sup> . رئيس لجنة البورصة و أربعة أعضاء تختارهم اللجنة و تكون قراراتهم غير قابلة للاستئناف ، كما تشكل هيئة أخرى لفض النزاعات في المقصورة .

### ثانياً : الوسائل المستخدمة فيها :

#### الفرع الأول : الأسهم les actions

تعريف : السهم هم حق المساهم في شركة أموال وهو الصك الذي يثبت هذا الحق القابل للتداول وفقاً لقواعد القانون التجاري ، و يمثل حق المساهم في الاشتراك في الجمعيات العمومية ، و حق التصويت فيها ، وحق الانتخاب وحق الأولية في الاكتتاب عند زيادة رأس المال ، كما أنه يعطي الحق في الحصول على جزء من أرباح الشركة عند تصفيتها<sup>3</sup> .

#### أنواع الأسهم : تنقسم الأسهم إلى ثلاث فئات :

#### 1) من حيث الشكل : إلى أسهم اسمية ، لحاملها ، لأمر .

- السهم الإسمي : هو الذي يحمل اسم صاحبه و تدون فيه البيانات المقيدة في السجل و تشمل على بيانات مفصلة لصاحب السهم ، و بيانات الشركة المصدرة ، و عملية التنازل التي تمت وتاريخ حدوثها .
- السهم لحامله : هو الذي لا يذكر فيه اسم المساهم و يعتبر حامله مالكا له بسبب الحيازة المادية ، و يحصل التنازل عن السهم لحامله بتسليمه من يد إلى يد أخرى ، لذلك يتم تداوله بأقصى سرعة .
- السهم لأمر : تشترط فيه الشركة كامل الوفاء أي دفع كل قيمته الاسمية .

<sup>1</sup> د/ مصطفى رشدي شيحة : مرجع سابق ، ص 254 .

<sup>2,3</sup> د/ شعون شعون : مرجع سابق ، ص 19 ، ص 21 .

## الفصل الثاني أساسيات عن الأسواق النقدية و المالية

2) من حيث نوع الحصة التي يدفعها : إلى أسهم نقدية و عينية .

- **السهم النقدي** : هو الذي يكتب به المساهم بشرط أن يدفع قيمته نقداً ، و لا يصبح السهم قابلاً للتداول بالطرق التجارية إلا بعد تأسيس الشركة بصفة نهائية .

- **السهم العيني** : هم الذي يمثل حصة عينية كعقار أو مصنع أو متجر أو موجودات الشركة قائمة .  
و تعتبر الأسهم النقدية و العينية " أسهم رأسمال " و هي التي لا تستهلك قيمتها أثناء حياة الشركة<sup>1</sup> .

3) من حيث الحقوق التي يتمتع بها أصحابها : أسهم عادية ، أسهم ممتازة ، أسهم تمتع .

- **السهم الممتاز** : هو الذي يختص دون غيره من الأسهم ببعض المزايا و يطلق عليها اسم سهم الأولوية أو الأفضلية ، و يتخذ الامتياز الممنوح لهذا السهم إحدى الصور التالية :

\* منح حامله حق الأولوية في الأرباح .

\* منح حامله حق الأولوية عند تصفية الشركة ، فيستوفى قيمة الأسهم الممتازة بالأولوية على حملة الأسهم العادية ، أو الأسهم العادية .

\* منح حامله حق الأولوية في الاكتتاب في أسهم الشركة عند تقرير زيادة رأس المال .

\* إعطاء حامله أصواتاً في المداولات الجمعية العامة .

- **سهم التمتع** : فهي الأسهم التي تستهلك أي ترد قيمتها إلى المساهم خلال حياة الشركة ، فهو الصك الذي يستلمه المساهم عندما يستولي على كل قيمة اسمية لسهمه .

### الفرع الثاني : السندات les obligations

**تعريف** : السند هو شهادة تثبت ديناً على الشركة أو الحكومة أو الجماعات المحلية المصدرة للسند مقابل أن يحصل صاحب السند على فائدة سنوية أو نصف سنوية ثابتة ، كما أنه يستطيع استرجاع المبلغ الأصلي من الهيئة المصدرة للسند إذا احتفظ به إلى غاية الاستحقاق ، أما إذا أراد استرجاع أمواله قبل تاريخ الاستحقاق يمكنه بيع تلك السندات في البورصة .

**أنواع السندات** : يمكن التمييز بين عدة أنواع من السندات :

1) **السند المستحق الوفاء بعلاوة إصدار : prime d' émission**

لكي تشجع الشركات المدخرين على الاكتتاب ، تصدر سندات بمبلغ معين يسمى سعر الإصدار على أن تقرر رد هذا المبلغ في ميعاد الوفاء مضافاً إليه مبلغاً آخر يسمى علاوة prime .

2) **سند النصيب** : النصيب هو مبلغ معين يمنح إلى حملة السندات إلى تعيينهم القرعة ، و لا يجوز إصدار هذه السندات إلا بإذن الحكومة .

3) **السند ذو الاستحقاق الثابت الصادر بسعر الإصدار :**

و هو السند العادي و يستعمل في القروض المعقودة لمدة قصيرة و يعطي فائدة مرتفعة .

4) **السند المضمون** : لكي تحصل بعض الشركات على حاجات من النقود تعتمد أحياناً إلى اجتذاب رؤوس الأموال

بتقديم ضمانات عينية لوفاء القرض كأن ترهن عقاراتها أو بعضها رهناً تأمينياً .

الفرع الثالث : أهم الفروق بين الأسهم و السندات <sup>1</sup> .

(الجدول 1) : أهم الفروق بين الأسهم و السندات :

السندات	الأسهم	طبيعة الفرق
تمثل دين على الشركة أو الحكومة	تمثل ملكية الشركة ( مساهمة )	الطبيعة القانونية
حقوق حملة السندات الممتازة تسدّد بغض النظر عن النتيجة المسجلة	حقوق المساهم تأتي بعد حقوق حملة السندات	الأسبقية
فوائد ثابتة ( سنوية أو نصف سنوية )	أرباح موزعة	العائد
محدد في عقد الإصدار	غير محدد	تاريخ الاستحقاق
ليس لهم الحق في التصويت و انتخاب مجلس الإدارة	للحملة الحق في التصويت و المشاركة في إدارة الشركة	التصويت
يمكن استرداده في نهاية مدة القرض	لا يمكن استرداده من الشركة	إسترداد المبلغ المستثمر
ليس لهم الحق في ذلك	لهم الحق في ذلك	حضور الجمعيات العامة
الشركات ، الحكومة و المؤسسات المالية ( المختصة و المرخصة )	شركات المساهمة	المصدرون

خلاصة الفصل الثاني :

من خلال تطرقنا لكل من السوق النقدية و المالية و المفاهيم المتعلقة بهما و أهم الوسائل المستخدمة فيهما تبين لنا بأن السوق النقدية تقل خطرا من السوق المالية لكونها تهتم بمشاكل التمويل في الجمل القصير و الوسائل المستعملة فيها مضمونة الفائدة أما السوق المالية فتهتم بمشاكل في الأجل الطويل و أكثر مخاطرة كون الوسائل المستعملة فيها تنطوي على أخطار كبيرة وهو ما سنراه لاحقا.

<sup>1</sup> د/ جبار محفوظ : سلسلة التعريف بالبورصة الأوراق المالية المتداولة في البورصات و الأسواق المالية ( الجزء الثاني ) ، دار هومة ، الجزائر ، ص 78 .

**الفصل الثالث**  
**عمليات البنوك التجارية في كل من السوق**  
**النقدية و السوق المالية في الجزائر**

## الفصل الثالث - عمليات البنوك التجارية في كل من السوق النقدية و السوق المالية في الجزائر

تمهيد :

سنحاول من خلال هذا الفصل أن نسقط دراستنا النظرية على أرض الواقع من خلال استيضاح آلية عمل السوق النقدية في الجزائر و موقع لبنوك التجارية الجزائرية فيها كذلك الحال بالنسبة لبورصة الجزائر التي لا تزال فتية ولم تشهد تطورا كبيرا .

### المبحث الأول : آلية عمل السوق النقدي في الجزائر

#### المطلب 1) تقديم السوق النقدي في الجزائر<sup>1</sup>

تم إنشاء السوق النقدي في الجزائر في جوان 1989 مما فتح المجال أمام المؤسسات المالية غير المصرفية ( صندوق التوفير و الاحتياط ، مؤسسات التأمين ، ومؤسسات الضمان الاجتماعي ) بالتدخل فيه بصفتها مقرضة ، سمحت هذه العملية التي كانت حكرًا على الخزينة العامة للبنك المركزي بمراقبة هذا السوق و ذلك بإستعمال أسعار الخصم التي أصبحت أعلى من سعر الفائدة ، إن الرقابة الكفيلة على الإئتمان التي يقرها القانون 90-10 ستكون لها صفة الرقابة غير المباشرة لكونها لا تخص الرقابة على حجم الإئتمان في حد ذاته بل تكون عبر سقوف عملية إعادة الخصم قصد إعادة تمويل البنوك من طرف البنك المركزي ، وفي هذا الإطار، بإمكان البنك المركزي أن يعيد خصم السندات المنشأة لتشكيل قروض متوسطة الأجل لمدة أقصاها 6 أشهر ، كما أنه يمكن تحديد هذه العملية على أن لا تتعدى 3 سنوات و ذلك شريطة أن يتمثل هدف هذه القروض المتوسطة الأجل في إحدى الغايات التالية : تطوير وسائل الإنتاج ، تمويل الصادرات ، إنجاز السكنات. كما أنه يمكن للبنك المركزي خصم سندات تمويل تمثل قروضا موسمية أو قروض تمويل قصيرة الأجل كما يمكنه تحديد هذه العملية على أن لا تتعدى مجموع مهلة هذه المساعدة التي يسدها البنك المركزي ، إثني عشر شهرا .

في خضم تطور نشاط السوق النقدي ، يؤسس قانون النقد والقرض عمليات السوق المفتوحة المتمثلة في بيع و شراء السندات العمومية ، التي لا تتجاوز مدتها 6 أشهر ، و السندات الخاصة القابلة لإعادة الخصم من طرف البنك المركزي و عليه فإن كل تجاوز لسقف إعادة الخصم سيعرض البنك إلى سعر فائدة جزائي ، كما تم تحديد سعر فائدة على الحسابات المكشوفة ، إلى جانب ذلك تم وضع حد لعلاقة التبعية السابقة بين البنك المركزي والخزينة و هذا بتحديد سقف لمكشوف الحساب الجاري للخزينة لدى بنك الجزائر بنسبة 10% من إجمالي إيرادات الخزينة للسنة المالية المنقضية ، كما تم تحديد آجال قصوى مدتها 15 سنة لإعادة تسديد الديون المستحقة للبنك المركزي على الخزينة. و هكذا وفي إطار القانون 90-10 تم السماح بإنشاء بنوك أجنبية و خاصة و مختلطة.

#### أولاً : تدخل السوق النقدي

يندرج إصلاح السوق النقدي ضمن برنامج التعديل الاقتصادي المعتمد من طرف السلطات سنة 1988 . عرف السوق النقدي الذي كان يعمل على تزويد البنوك بالسيولة اللازمة بعد نفاذ احتمالات إعادة تمويل " شبك إعادة الخصم " عدة تغييرات بارزة منذ عملية إعادة تنظيمه سنة 1989 إلى حد الآن لاسيما مع دخول متدخلين جدد .

<sup>1</sup> منتدى التمويل الإسلامي [www.islam.yoo7.com](http://www.islam.yoo7.com)

## الفصل الثالث - عمليات البنوك التجارية في كل من السوق النقدية و السوق المالية في الجزائر

. إعادة تنظيم السوق النقدي

لقد حدد الإطار التنظيمي الجديد المؤسس بالقانون 08-91 المؤرخ في 14-08-1991 و المتعلق بتنظيم السوق النقدي و التعليم رقم 91-33 المتعلقة بتطبيق "تنظيم السوق النقدي" : طرق و كيفية إجراء صفقة أو معاملة في السوق النقدي ، شروط الدخول للسوق ( ترخيص مسبق من طرف مجلس النقد و القرض ( و إجراءات و تقنيات دخول بنك الجزائر للسوق النقدي.

و كان من محصلة هذا توسيع السوق النقدي من خلال السماح للمستثمرين المؤسساتيين و المؤسسات المالية غير المصرفية الذين تجاوز عددهم 17 متدخل بالتدخل في السوق.

إن المتدخلين المقبولين في سوق ما بين البنوك هم:

آخرون المستثمرين المؤسساتيين المؤسسات المالية غ-مصرفية البنوك

**ELBARAKA CNAS,**

**, , CNR CAAR**

**CANOS, CAAT, SAA**

**CCR, CNL, CNMA**

**BEA, BADR, CNEP, BAD**

**CPA, BNA, BDL**

يبدأ عمل السوق بدون توقف من 9 صباحا إلى 15:30 ، حيث يقوم المتدخلون بتقديم عروضهم و طلباتهم على السيولة لدى مصالح إدارة الأسواق النقدية و المالية ( المكلفون بالوساطة في السوق النقدي ) ، و عند نهاية عمليات الاقتراض و الإقراض ، تقوم " قناة السوق للتناجج" بمطابقة العروض بالطلبات ثم إبلاغ المتدخلين بذلك.

يقوم البنك الجزائر بتنظيم و ضبط السوق و هذا بتدخله عن طريق:

- حقن أو سحب الأموال من السوق لمدة 24 ساعة ( تزويد السوق. )

- سحب الأموال من السوق لعدة أيام بناء على طلب البنوك.

- إجراء "مزايدات القروض" في مدة لا تتجاوز 3 أشهر.

**2. مختلف الطرق و الوسائل الجديدة لتدخل بنك الجزائر في السوق النقدي:**

يمكن القول بان النظام المصرفي الجزائري مدين هيكليا فالعرض في السوق لا يغطي الطلب الكلي و العجز أو الفائض يعوضه بالكامل بنك الجزائر.

لذا فإن تأسيس نظام "مزايدات القروض" في السوق النقدي بموجب أمر 28/95 المؤرخ في 22/04/95

و المتضمن تنظيم السوق قد جاء ليحل محل "عملية إعادة الخصم" باعتباره مصدر رئيسي للسيولة و بهذا ستتجه طلبات

السيولة تدريجيا باتجاه السوق و ستصبح عملية "مزايدات القروض" الوسيلة الرئيسية لتغطية النظام المصرفي بالسيولة.

خلال عشية كل عملية "مزايدة القروض" يدعو بنك الجزائر كل البنوك و المؤسسات المالية سواء عن طريق التليفاكس أو

## **الفصل الثالث\_عمليات البنوك التجارية في كل من السوق النقدية و السوق المالية في الجزائر**

التلكس للتعهد بإجراء المزايدة المقترحة فتقوم هذه البنوك و المؤسسات المالية بتجهيز بعض المعلومات ؟ = معدلات الفائدة المستهدفة ، تاريخ قيمة العملية ، تاريخ استحقاق العملية ، الساعة المحددة لقبول العروض .

أ/ استقبال العروض : في يوم " المزايدة " و إلى غاية ساعة محددة، يتقدم المتعاهدون بطلبات الاقتراض في حدود مبلغ 500 مليون دج ، وتكون هذه الطلبات مصحوبة بقائمة من الضمانات ( listing ) ( و تلتزم البنوك و المؤسسات المالية بطريقة لا يمكن فسخها بحفظ عروضهم لغاية إعلان نتائج المزايدة ، و بالنسبة للضمانات غير الموافقة لشروط إعلان " نداء العروض " فمن شأنها أن تخفض من حجم المبلغ المراد اقتراضه .

ب/ نتائج المزايدة : في نفس يوم إجراء العملية ، يتم إعلان النتائج و هذا بإبلاغ جميع المتعاهدين عن طريق مكالمات هاتفية و بعدها تأكيد بالتليفاكس أو التلكس ، و يتم وضع المبالغ الممنوحة في الحسابات الجارية المفتوحة لدى بنك الجزائر في نفس اليوم.

كما يمكن أن يتدخل بنك الجزائر عن طريق عمليات " الضبط الأخير أو النهائي " حيث يتابع يوميا العمليات المعالجة و المعدلات المطبقة في السوق النقدي ، و في حالة وجود ضغط مهم على مستويات المعدلات سواء بالارتفاع أو بالانخفاض ، يتدخل بنك الجزائر لسحب أو حقن السوق بالسيولة من خلال عمليات دقيقة و منتظمة خلال مدة 24 ساعة ، و بهذا يستطيع دراسة معدل الفائدة اليومي .

و نفس الشيء بالنسبة لعمليات السوق المفتوحة حيث يقوم بنك الجزائر بشراء سندات عمومية قصيرة الأجل (من شهر إلى 6 أشهر ) من السوق الثانوي كما يشتري سندات قابلة لإعادة الخصم .

### **3. إمكانيات السوق النقدي**

يقتضي نمو السوق النقدي تأسيس وسائل جديدة توافق استعمالات السوق ضمن إمكانية ضبط غير مباشرة ، فقد جاء إصلاح الميكانيزمات الحالية لإعادة التمويل و توظيفاته كمكلا لمجموعة الإصلاحات التي عرفها النظام النقدي و المالي في إطار التحول إلى اقتصاد السوق .

و بالمفهوم الجديد سيكون السوق النقدي الحزام الحقيقي لتحويل توجهات و سلوكات بنك الجزائر من اجل تسيير السياسة النقدية و إلى جانب سوق ما بين البنوك ، هناك سوق سندات المديونية القابلة للتداول و الذي سيكون كسوق نقدي جديد بالمعنى الواسع بحيث يعتبر كهزمة وصل بين أسواق رؤوس الأموال القصيرة و طويلة الأجل ، أين تعرض مجموعة من السندات القصيرة و المتوسطة للأعوان الذين لديهم قدرة على التمويل مثل: سندات الخزينة ، شهادات الإيداع ... الخ .

### **ثانياً: تنظيم السوق النقدي حسب التعليمات 28/95:**

تنفيذا للقانون رقم 91/08 المتضمن تنظيم السوق النقدي، فان التعليمات 28/95 المؤرخ في 22/04/95 تهدف إلى التعريف بالإطار العملي للتدخل في السوق النقدي .

### **1. كيفية إجراء صفقة في السوق النقدي**

يقوم المتدخلون في السوق النقدي بتقديم عروضهم و طلباتهم على السيولة لدى مصالح مديريةية الأسواق النقدية و المالية لبنك الجزائر و المكلفين بتأكيد دور الوساطة في السوق ، و التي على أساسها يبلغ المتدخلون بالنتائج .

## **الفصل الثالث - عمليات البنوك التجارية في كل من السوق النقدية و السوق المالية في الجزائر**

لا تستطيع كل من صناديق التقاعد و الضمان الاجتماعي ، شركات التأمين و التعاضديات التدخل في السوق النقدي إلا بصفتها مقرضة ، و لا تستطيع هذه المؤسسات تنفيذ عملياتها في السوق النقدي إلا مرة واحدة بحسابات جارية دائنة لدى بنك الجزائر للتنافس على مبلغ عملياتهم .

عند نهاية العملية يرسل بنك الجزائر تلکس و نداء المديونية و الدائنية للمؤسسات المتدخلة في السوق و عند الاستحقاق ترسل المؤسسة المقترضة أمر التحويل الذي يتضمن المبلغ والفوائد إلى المؤسسة المقرضة التي تستقبل نداء الدائنية من طرف بنك الجزائر .

يحدد بنك الجزائر عمولة الوساطة على المقترضين كما يلي :

1/16% - سنويا للعمليات التي معدلاتها لا تتعدى 30 يوما .

1/32% - سنويا للعمليات التي معدلاتها تتعدى 30 يوما .

لكن تداول معدلات الفائدة في السوق النقدي يتم على أساس 32/1% . و يعلن بنك الجزائر عند فتح السوق عن :

- متوسط معدلات التوازن .

- معدلات القروض التوازنية بالنسبة للمعدلات الأخرى .

يعمل السوق النقدي بدون توقف من 9 صباحا إلى غاية 15:30 حيث يقبل بنك الجزائر أوامر التحويل الصادرة من المتدخلين في السوق إلى غاية 16:30 .

### **2. ضبط بنك الجزائر للسيولة المصرفية**

يتدخل بنك الجزائر يوميا في السوق النقدي لضبط السيولة إما بتوسيعها أو بتقليلها ، حيث يلجأ إلى توسيعها على أساس مبلغ معين يناسب معدلات الفائدة كما يمكن تقليصها لتناسب معدلات الفائدة المتداولة في سوق ما بين البنوك .

### **3. مزايدة القروض عن طريق " نداءات العروض "**

سن بنك الجزائر نظام " مزايدة القروض " في السوق النقدي عن طريق ما يسمى ب " نداءات العروض " بحيث يسمح لمختلف البنوك و المؤسسات المالية التي تعمل في السوق بالمشاركة في هذه المزايدة لفترات لا تتعدى 3 أشهر يتم تنظيم عملية " مزايدات القروض " في اليوم الثاني المفتوح من الأسبوع عند نهاية فترة الصباح .

و بالنسبة ل "نداءات القروض" فإنه يتم إبلاغ البنوك و المؤسسات المالية بموعدها عن طريق التلكس أو التليفاكس بحيث تتضمن هذه النداءات :

- معدل الفائدة المستهدف .

- مختلف السندات المؤهلة .

- تاريخ قيمة العملية .

- تاريخ استحقاق العملية .

- الساعة المحددة لتقديم العروض .

و في اليوم المحدد للمزاد ، تقدم كل من البنوك و المؤسسات المالية طلب اقتراض مبلغ معين بمعدل فائدة معينة و يكون هذا الطلب مرفوق بلائحة الضمانات التي تغطي هذا القرض . بحيث تصنف هذه الطلبات حسب طبيعة الضمان .

## **الفصل الثالث\_عمليات البنوك التجارية في كل من السوق النقدية و السوق المالية في الجزائر**

و يتم إجراء التحويل سواء عبر الهاتف المؤكد بالتلكس أو التليفاكس أو عبر ظرف مغلق . و إذا كانت الضمانات غير مطابقة للشروط المعلنة في إعلان " نداء القرض " فان هذا سيؤدي إلى تقليص المبلغ الممنوح للقرض ، و المبلغ المعروض يجب أن يكون في حدود 500 مليون دج.

تقدم هذه العروض في يوم العملية بين 9 و 11 . بحيث يقدمه المعتمد بصفة نهائية ليتقبلها بنك الجزائر من المتعاهدين " البنوك و المؤسسات المالية " عن طريق التلكس أو التلغرافكس .

و في نفس اليوم "يوم العملية" يرسل بنك الجزائر النتائج عن طريق المكالمات الهاتفية المؤكدة بالتلكس أو التلغرافكس . لكل بنك و/ أو مؤسسة مالية معنية بالأمر فيما بعد الساعة 15سا ، و يتم تنفيذ تحويلات المبالغ الممنوحة بجعل الحسابات الجارية المفتوحة لدى بنك الجزائر حساب الدائن.

و المبالغ المرسو عليها المزاد تنفذ على أساس معدل فائدة وحيد . و في يوم الاستحقاق تكون البنوك و / أو المؤسسات المالية مدينة بالمبالغ المقترضة التي تشمل الفوائد.

### **4. مزايدة " سندات الخزينة" من خلال الحساب الجاري:**

تتدخل الخزينة العمومية في السوق النقدي بصفتها مصدرة لسندات . و أما مختلف أنواع سندات الخزينة المصدرة فقد تم تعريفها بموجب نص قانوني ، و يمكن لمختلف المتدخلين في السوق الاكتتاب في المزايدة ، كما يمكن لهم الاكتتاب من خلال حساباتهم أو حسابات زبائنهم حيث تكون هذه الأخيرة خاصة و مفتوحة لهذا السبب فقط .

تقوم الخزينة العامة بإعداد رزمة موسمية توفعية لإصدارات سندات الخزينة . ثم ترسلها لمختلف المستثمرين من خلال مصالح بنك الجزائر التي تلعب دور الوسيط في هذا المجال . و قبل ثلاثة أيام عمل قبل تاريخ المزاد يقوم بنك الجزائر بإعلام المتعهدين - عن طريق رسالة تأكيد- بأجال هذه المزايدة المتضمنة:

- نوع السندات المصدرة في المزاد.

- الطرق التطبيقية للتعهدات.

- المبلغ الموضوع في المزايدة.

و من باب تأكيد العمل المستقر لسوق سندات الخزينة، تستطيع الخزينة تحديد "دورية حصص المزايدات " على أساس نوع السندات و تواريخ التسويات المتعلقة بها.

تتعهد البنوك و المؤسسات المالية و باقي المتدخلين في السوق النقدي بشراء سندات الخزينة من خلال إرسال " عروض الشراء " في ظرف مختوم و معنون إلى بنك الجزائر - مديرية الأسواق النقدية و المالية . بحيث يتم تقديم هذه العروض فيما بعد 30 د قبل بداية حصة المزايدة و تكون هذه العروض معدة طبقا للمعلومات و الشروط المبينة في رسالة التأكيد المرسله من طرف بنك الجزائر.

يتم تفحص العروض بحضور ممثل بنك الجزائر و ممثل المديرية العامة للخزينة و المتعهدين ثم يقوم ممثل بنك الجزائر بقراءة العروض المقترحة على الحاضرين بإخفاء أسماء المتعهدين .

يقوم المتعهدون الذين رسا عليهم المزاد بتسوية المبالغ المرسو عليها المزاد خلال آجال تحددها الخزينة ، و لا يستطيع هؤلاء

## افصل الثالث عمليات البنوك التجارية في كل من السوق النقدية و السوق المالية في الجزائر

المتعهدين التحلي عن هذه السندات الحائزين عليها في الأجل الفاصل بين نهاية المزايدة و تسوية العملية

### 5. عملية السوق المفتوحة

يقوم بنك الجزائر ببيع و شراء السندات العمومية ذات آجال اقل من 6 أشهر و السندات الخاصة القابلة لإعادة الخصم ، هذه السندات يتم الحصول عليها من السوق الثانوي لأن بنك الجزائر لا يتدخل في السوق الأولي ، و تتم عملية الشراء و البيع على مستوى بنك الجزائر الذي يقوم بالمعالجة مباشرة مع البنوك و المؤسسات المالية المسموح لها بالتدخل في السوق النقدي ، كما أن هذه العمليات لا تتبع أي رزنامة و إنما تتم من خلال تاريخ القيمة J+2

يطلب بنك الجزائر من البنوك و المؤسسات المالية عبر التلكس إعطاءه " التسعيرة المغلقة " التي تسمح له بمعرفة سعر السند أو معدل الفائدة المقترحة بصفة نهائية . و يتم إعلام مصالح بنك الجزائر بصفة مستمرة بعروض التسعيرة المغلقة، و تتخذ هذه المصالح قرار إنهاء الصفقة أو المعاملة بأحسن العروض، و يتم تأكيد هذه العروض بالهاتف أو التلكس و تستلم هذه المصالح نسخة عن التلكسات المرسله للبنوك و المؤسسات المالية من اجل تقييدها محاسبيا بتاريخ قيمة J+2 ، حيث يتضمن تلكس التأكيد:

- مبلغ السندات المباعة.
- تاريخ الصفقة.
- تاريخ القيمة.
- تاريخ استحقاق سندات الخزينة.
- عدد الأيام بين تاريخ قيمة العملية و تاريخ استحقاق السند.
- معدل الفائدة الاسمي الذي على أساسه تم إجراء الصفقة .

### المطلب 2) عمليات البنوك التجارية في سوق ما بين البنوك<sup>1</sup>

أصدر بنك الجزائر القانون التنظيمي رقم 5/95 المؤرخ في 1995/12/23 الخاص بسوق الصرف أن السوق ما بين البنوك للصرف هو سوق ما بين المؤسسات المالية و المصرفية تعالج ضمنه عمليات مبادلات الصرف ( البيع ، الشراء ) الآنية والآجلة بالعملة الوطنية و العملات الصعبة الأخرى و الحرة الخاضعة للطلب والعرض .

في إطار تسيير الإحتياطي يتدخل البنك المركزي في السوق ما بين البنوك (أسعار الآنية ) عن طريق مداخيل المحروقات والمواد المنجمية.

سوق ما بين البنوك للصرف ليس له مقر فالمبادلات تتم ب: الفاكس، التلكس ، والوسائل الإلكترونية الأخرى ، ويتم معالجة

النقود الموجودة في الحساب فقط وعلى مدى اليوم و المبادلات تتم بالتراضي **gre a gre**

يتضمن سوق ما بين البنوك للصرف سوقين : سوق التبادل الآني **spot** ، سوق التبادل لأجل **Forward**

أسس بنك الجزائر سوق ما بين البنوك للصرف، بحيث تتدخل البنوك والمؤسسات المالية في هذا السوق في إطار لا مركزي إذ قواعد

العمل محددة بتعليمات من بنك الجزائر، ويتم في هذا السوق معالجة عمليات الصرف الآجل والعاجل بين العملة الوطنية

<sup>1</sup> مرجع سابق ، منتدى التمويل الإسلامي [www.islam.yoo7.com](http://www.islam.yoo7.com)

## **الفصل الثالث - عمليات البنوك التجارية في كل من السوق النقدية و السوق المالية في الجزائر**

و العملات الأجنبية الحرة.

إن العمليات التي تتم في سوق ما بين البنوك للصرف هي :

- البيع للبنوك غير المقيمة العملة الوطنية مقابل العملات الحرة الأخرى .
  - بيع عملات أخرى حرة مقابل العملة الوطنية الموجودة في الحساب القابل للصرف .
  - شراء وبيع العملات الحرة مقابل العملة الوطنية .
  - الموارد بالعملية الصعبة التي تبقى تحت تصرف البنوك والمؤسسات المالية هي: الجباية البترولية ، المنتجات المنجمية المصدرة بإستثناء حصة المصدر .
  - المبالغ الآتية من المشتريات المنفذة في سوق الصرف .
  - المبالغ الآتية من القروض و السلفات المالية بالعملية الصعبة للبنوك أو زبائنها .
- هذه الموارد تخصص لتغطية المبادلات الجارية للمؤسسات المالية أو البنوك و الزبائن :
- تغطية عقود الإستيراد .
  - تغطية الواردات للسلع والخدمات التي لا تستفيد من التمويل الخارجي .
  - تسديد الديون الخارجية .

في السوق ما بين البنوك، يستعمل البنك التجاري الموارد الأصلية المتغيرة كالدائع لأجل أو الودائع الجارية و التي تكون التمويلات الرئيسية ، و يعمل هذا السوق بشكل مستمر، وبالنسبة للمتدخلين فيه فإنهم ملزمون بإعلان وبطريقة مستمرة قيم الصرف الآني للشراء و البيع للعملات الصعبة الأكثر تداول مقابل الدينار.

### **المطلب (3) التسوية ما بين البنوك.<sup>1</sup>**

تتم تسوية مختلف العمليات ما بين البنوك عبر وسيط يقوم بإستيلام و تسليم أوراق الدين موضوع التقاص، كما أنه يلعب دور أساسي في تسيير وتنظيم حسابات البنوك ، هذا الوسيط يتمثل في المقاصة.

المقاصة تعني تداول أوراق الدين المتقابلة بقصد إطفائها و التداول هذا يتم بين البنوك الأولية ، و مكان التداول هو غرفة المقاصة بالبنك المركزي . فكل زبون للغرفة ( بنك تجاري ) ينظم قائمة بما له وما عليه تجاه البنوك الأخرى ، و يبعث بها إلى إجتماع المقاصة اليومي في البنك المركزي و بعملية حسابية يكتشف كل بنك أن حصيلة أوراق الدين ( له وعليه ) مع كل بنك آخر لذلك اليوم هي إما موجبة بمبلغ معين أو سالبة بمبلغ معين و طبعاً ليس من الضروري أن يدفع البنك المذكور كل ما عليه للبنك الآخر و يستوفي منه كل ماله بدمته الآن ، إذ هي عملية متبعة فيكفي عمل مقاصة للحقوق المتقابلة تكون نتيجتها المنطقية إحتواء المبلغ الأكبر للمبلغ الأصغر و بذلك يخرج ممثل البنك المذكور من إجتماع المقاصة ذلك اليوم وهو يعرف كنتيجة نهائية أنه دائن بمبلغ كذا للبنك الفلاني أو مدين بمبلغ كذا للبنك الفلاني .

وبما أن كل البنوك لديها حسابات جارية لدى البنك المركزي ( بنك البنوك ) فإن حصيلة إجتماع المقاصة تترجم في اليوم التالي

<sup>1</sup> مرجع سابق ، منتدى التمويل الإسلامي [www.islam.yoo7.com](http://www.islam.yoo7.com)

## **الفصل الثالث\_عمليات البنوك التجارية في كل من السوق النقدية و السوق المالية في الجزائر**

لدى البنك المركزي نفسه بقيود حسابية بحيث يضاف لحساب البنك الفلاني كذا و يخصم منه كذا ، تماما كما يفعل البنك التجاري الإعتيادي كل يوم بالحقوق و الديون المتقابلة لزبائنه أصحاب الحسابات بحيث يضيف ويطرح من أرصدة الزبائن بمقدار عملياتهم ليتحصل في آخر اليوم على الرصيد النهائي .

إذا مجهود البنك المركزي بالنسبة للحسابات الجارية لزبائنه ( البنوك الأولية )، هو مجهود محاسبة و أمانة صندوق، في نفس الوقت، إذ بواسطته يوفر للبنوك جهد الحسابات و مخاطر الضياع والسرقة. و تتمثل أوراق الدين موضوع التقاص خاصة في : الصكوك ( الشيكات ) ، أوامر التحويل ، الأوراق التجارية .

## الفصل الثالث - عمليات البنوك التجارية في كل من السوق النقدية و السوق المالية في الجزائر

المبحث الثاني : نشاط البنوك التجارية في السوق المالية الجزائرية

المطلب 1) تقديم عام لبورصة الجزائر<sup>1</sup>

أولاً : تعريف شركة تسيير بورصة القيم

يقع مقر شركة تسيير بورصة القيم ، المعروفة اختصاراً **SGBV** ، في 27 شارع العقيد عميروش، الجزائر العاصمة، وهي شركة ذات أسهم برأس مال قدره 475200000.00 دينار جزائري، وقد تأسست بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 23 مايو 1993 وتحقق إنجازها في 25 مايو 1997؛ وتمثل الشركة إطاراً منظماً ومضبوطاً في خدمة الوسطاء في عمليات البورصة بصفتهم الاحترافيين لتمكينهم من أداء مهامهم وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها.

وقد شرعت الشركة، منذ نشأتها، في تنصيب الأجهزة التنفيذية والتقنية اللازمة للمعاملات على القيم المنقولة المقبولة في البورصة.

ثانياً : المؤسسون لشركة تسيير بورصة القيم المنقولة:

البنوك الوطنية: بنك التنمية المحلية **BDL**، البنك الخارجي الجزائري **BEA**، بنك الفلاحة والتنمية الريفية **BADR** ، القرض

الشعبي الجزائري **CPA**، البنك الوطني الجزائري **BNA**، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط. **CNEP Banque**

شركات التأمين الوطنية: الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين **CAAR**، الشركة المركزية لإعادة التأمين **CCR**، الشركة

الجزائرية للتأمين **SAA**، الشركة الجزائرية للتأمينات **CAAT**، الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية. **CNMA**

البنك الخاص: يونيون بنك **UB**

المساهمون في شركة تسيير بورصة القيم المنقولة:

\* بنك التنمية المحلية (**BDL**)

\* البنك الخارجي الجزائري (**BEA**)

\* بنك الفلاحة والتنمية الريفية (**BADR**)

\* القرض الشعبي الجزائري (**CPA**)

\* البنك الوطني الجزائري (**BNA**)

\* الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنك - (**CNEP**)

---

<sup>1</sup> الموقع الإلكتروني لبورصة الجزائر [www.SGBV.dz](http://www.SGBV.dz)

## الفصل الثالث - عمليات البنوك التجارية في كل من السوق النقدية و السوق المالية في الجزائر

BNP PARISBAS El Djazair

Société Générale Algérie

Tell Markets

البركة بنك الجزائر Al Baraka Banque Algérie

السلام بنك للجزائر Al Salam Bank Algeria

ثالثاً : مهام شركة تسيير بورصة القيم المنقولة:

تتكفل شركة تسيير بورصة القيم المنقولة بالأنشطة التالية:

- التنظيم الفعلي لعملية الإدراج في بورصة القيم المنقولة؛
- التنظيم المادي لحصص التداول في البورصة وإدارة نظام التداول والتسعير؛
- نشر المعلومات المتعلقة بالمعاملات في البورصة وإصدار النشرة الرسمية للتسعيرة.

ويتم تنفيذ مهام الشركة تحت إشراف لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها (COSOB).

رابعاً : مجلس الإدارة

يتكون مجلس إدارة شركة تسيير بورصة القيم المنقولة من البنوك الستة المساهمين الوسطاء في عمليات البورصة، وهم:  
الرئيس:

السيد سمير تمرابط : قائم بالإدارة يمثل المساهم البنك الوطني الجزائري BNA

الأعضاء:

السيدة : صليحة بوسنة : قائمة بالإدارة يمثل المساهم البنك الخارجي الجزائري BEA

السيد : نور الدين بوغريرة : قائم بالإدارة يمثل المساهم القرض الشعبي الجزائري CPA

السيدة : ليدية بوجلي : قائمة بالإدارة يمثل المساهم الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط - بنك CNEP BANQUE

السيد : بوعلام بنعاط الله : قائم بالإدارة يمثل المساهم بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

السيد : طارق مالوفي : قائم بالإدارة يمثل المساهم بنك التنمية المحلية . BDL

المدير العام:

السيد : يزيد بن موهوب

## الفصل الثالث عمليات البنوك التجارية في كل من السوق النقدية و السوق المالية في الجزائر

### خامساً : لجنة التداول

تم تنصيب لجنة التداول المنصوص عليها في المادة 15 من قرار شركة تسيير بورصة القيم المنقولة رقم 98 /02/ SGBV المتضمن قواعد تسيير حصص التداول، ابتداءً من حصة التداول المنعقدة في يوم 16 أبريل 2001.

وشكّلت لجنة التداول وفقاً للقرار رقم (1) لمجلس إدارة شركة تسيير بورصة القيم المنقولة المنعقد بتاريخ 19 مارس 2001.

وتضم هذه اللجنة ثلاثة أعضاء على الأقل أو عدد فردي من الأعضاء يعينهم مجلس إدارة شركة تسيير بورصة القيم المنقولة. ويتم اختيارهم من بين الوسطاء في عمليات البورصة، وأعضاء من الشركة وكذا العاملين فيها، وهو يحملون صفة "مسؤولي قاعة التداول". ويجوز تعيين ممثلين اثنين في اللجنة من نفس البنك الوسيط في عمليات البورصة، ولكن هذا البنك الوسيط لن يكون له الحق إلا في صوت واحد.

ويمكن للمشرف التابع للجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، بناء على طلبه، أن يشارك بصفة مراقب في اجتماعات اللجنة.

وتسيّر لجنة التفاوض، بالتعاون مع مسؤولي قاعة التداول لشركة تسيير بورصة القيم المنقولة، حصص التداول في البورصة وسلوك الوسطاء في عمليات البورصة القائمين بالتداول في البورصة، وكل الأشخاص الآخرين المرتبطين بهم كموظفين أو من خلال عقد.

ويتضمن التشكيل الجديد للجنة التداول بعد اجتماعها في يوم 18 أكتوبر 2018 الأعضاء التالية أسماؤهم:

عن القرض الشعبي الجزائري: السيدة راضية آيت عبي بصفتها عضواً، والسيدة لمياء شرابي بصفتها عضواً مستخلفاً.

عن بنك التنمية المحلية: السيد خالد مبريش بصفته عضواً.

عن البنك الخارجي الجزائري: السيدة كنزة مايدي بصفتها عضواً، والسيد محي الدين سقني بصفته عضواً مستخلفاً.

عن الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط-بنك: السيدة فلة المقراني بصفتها عضواً والسيدة مينة شرشور بصفتها عضواً مستخلفاً.

عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية: السيد الطاهر بوسعيد بصفته عضواً.

عن البنك الوطني الجزائري : السيدة نادية أحمد عوامر بصفتها عضواً.

عن بنك بي إن بي باريا الجزائر: السيدة نجاه فرقاني بصفتها عضواً، والسيد أمير خلالي بصفته عضواً مستخلفاً.

عن سوسيتي جنيرال الجزائر : السيدة صبرينة مولوج بصفتها عضواً.

عن تل ماركسس : محمد خلفاوي بصفته عضواً .

بصفته رئيساً: السيد بلقاسم بطوش ( من شركة تسيير بورصة القيم المنقولة).

بصفتها نائباً للرئيس: لامية قاسم (من الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط-بنك ).

## الفصل الثالث - عمليات البنوك التجارية في كل من السوق النقدية و السوق المالية في الجزائر

الشكل (2): التنظيم الهيكلي لبورصة الجزائر



### سادساً : أسواق بورصة الجزائر

تتضمن التسعيرة الرسمية لبورصة القيم المنقولة سوقاً لسندات رأس المال وسوقاً لسندات الدين .

I - تتكون سوق سندات رأس المال من:

- السوق الرئيسية: الموجهة للشركات الكبرى. ويوجد حالياً خمسة (05) شركات مُدرجة في تسعيرة السوق الرئيسية، وهي:
- مجمع صيدال: الناشط في القطاع الصيدلاني.
- مؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي : الناشطة في قطاع السياحة،
- أليانس للتأمينات : الناشطة في قطاع التأمينات،
- أن -سي -روبية : الناشطة في قطاع الصناعات الغذائية،
- مؤسسة بيوفارم : الناشطة في القطاع الصيدلاني.

- سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المخصصة للشركات الصغيرة والمتوسطة، وقد تم إنشاء هذه السوق في سنة 2012 بموجب نظام لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها رقم 01-12 المؤرخ في 18 صفر 1433 الموافق 12 يناير 2012، المعدّل

## الفصل الثالث\_عمليات البنوك التجارية في كل من السوق النقدية و السوق المالية في الجزائر

والمتمم للنظام رقم 97-03 المؤرخ في 17 رجب 1418 الموافق 18 نوفمبر 1997 المتعلق بالنظام العام لبورصة القيم المنقولة.

(صادر في الجريدة الرسمية رقم 41 بتاريخ 15 يوليو 2012)

ويمكن لهذه السوق أن توفر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند انطلاقتها مصدراً بديلاً للحصول على رؤوس أموال ما يتيح فرصة ممتازة للنمو بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير سوق مُحكمة التنظيم للمستثمرين من أجل توظيف استثماراتهم.

**AOM Invest** هي الشركة الوحيدة المدرجة في هاته السوق

**II -** تتكون سوق سندات الدين من:

- سوق سندات الدين التي تصدرها الشركات ذات الأسهم.

- وسوق كتل سندات الخزينة العمومية (OAT) المخصصة للسندات التي تصدرها الخزينة العمومية الجزائرية. وتأسست هذه السوق في سنة 2008 وتحصي حالياً أكثر من 25 سند للخزينة العمومية مدرجة في التسعيرة بإجمالي قريب من 400 مليار دينار جزائري.

ويتم التداول على سندات الخزينة، التي تتنوع فترات استحقاقها بين 7 و 10 و 15 عاماً، من خلال الوسطاء في عمليات البورصة وشركات التأمين التي تحوز صفة "المتخصصين في قيم الخزينة" بمعدل خمس حصص في الأسبوع.

ويمثل الشكل البياني التالي التسعيرة الرسمية لبورصة القيم: الشكل (03) التسعيرة الرسمية



## الفصل الثالث عمليات البنوك التجارية في كل من السوق النقدية و السوق المالية في الجزائر

### سابعاً : مواقيت و طريقة التسعير

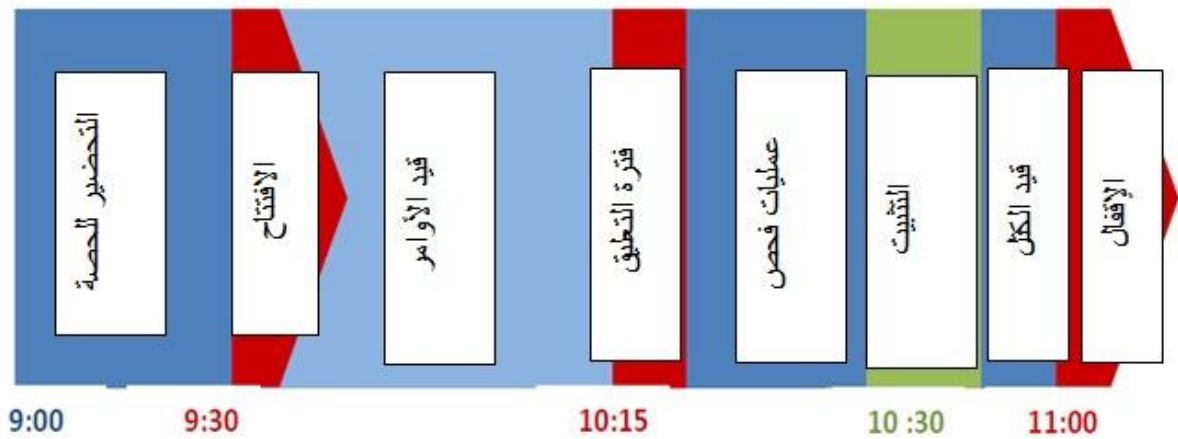
تقام حصص البورصة في مقصورة التداول بالبورصة بمعدل ثلاثة أيام في الأسبوع من 9:30 إلى 11:00 بالنسبة للأسهم وسندات الشركات، ومن الأحد إلى الخميس بالنسبة لسندات الخزينة العمومية.

بمجرد استلام الأمر من قبل الوسيط في عمليات البورصة، يتم تقديمه إلى البورصة من أجل تنفيذه. وتتم عمليات التبادل بشكل أوتوماتيكي من خلال نظام إلكتروني للتسعير بطريقة التسعير الثابت.

ويتمثل نظام التسعير الثابت في تطبيق سعر واحد على جميع المعاملات التي تُجرى بالنسبة لكل سند خلال حصة التداول، ويتيح هذا النوع من التسعير:

- 1- تضخيم حجم السندات المتبادلة،
  - 2- تقليص اختلال التوازن من جهة المشتري أو البائع،
  - 3- تقليص تقلبات الأسعار مقارنة مع سعر الإغلاق في آخر حصة للبورصة.
- في ختام الحصة، يتم إجراء عمليات الكتل التي تمثل أوامر البيع والشراء على عدد كبير من الأسهم و/أو السندات. وينبغي أن تتم هذه المعاملات وفقاً للسعر المحدد في السوق. ويمكن تلخيص مسار حصة التداول على النحو التالي:

### الشكل (04) مسار حصة التداول



### ثامناً : نظام التسوية و التسليم

تعتبر سوق البورصة الجزائرية سوقاً فورية، وهو ما يعني أن المشتري يجب أن يدفع على الفور المبالغ المقابلة لأمر الشراء الذي أصدره كما يجب على البائع أن يسلم السندات المتعلقة بأمر البيع الذي أجراه.

وبعد إقفال الحصة، تقوم شركة تسيير بورصة القيم المنقولة بنشر نتائج الحصة في مقصورة التداول، وعلى شاشات التلفزيون وعلى موقعها على الانترنت من أجل إطلاع الجمهور عليها.

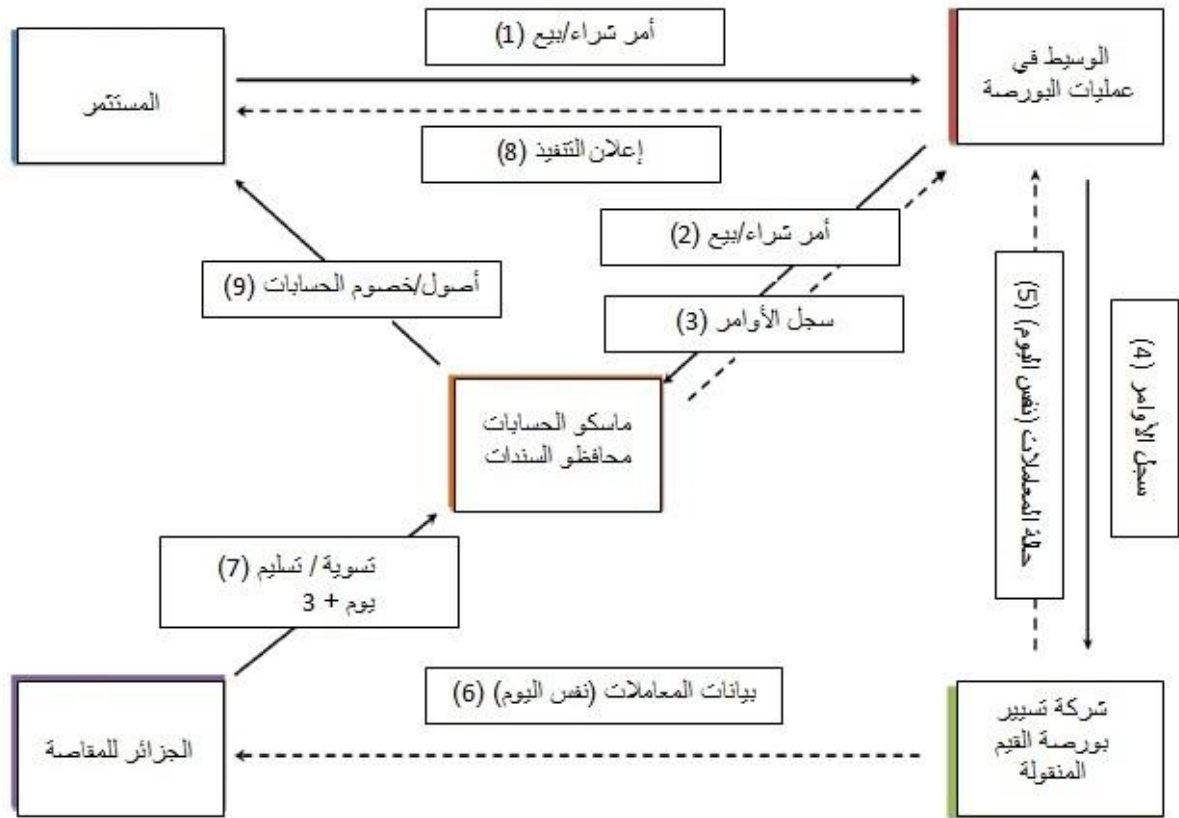
## الفصل الثالث عمليات البنوك التجارية في كل من السوق النقدية و السوق المالية في الجزائر

بعد تنفيذ الأمر، يتم نقل ملكية السندات المباعة وتسوية السندات المشتراة. ويتم إجراء العمليتين بشكل متزامن عبر نظام الجزائرية للتسوية بعد ثلاثة أيام (يوم+3) بالنسبة للقيم المنقولة ويوم واحد (يوم+1) بالنسبة لسندات الخزينة العمومية. ومنذ تنصيب نظام الجزائرية للتسوية تم التخلي عن التعامل الورقي بالنسبة للقيم المنقولة. إذ صارت تُسجّل في حسابات السندات وتُدار من قبل ماسكي الحسابات-محافظة السندات. (TCC)

من المهم الإشارة إلى أن الوسطاء في عمليات البورصة ملزمون بالتأكد من أن أصحاب الأوامر يملكون السندات أو الأموال لتغطية العملية التي يرغبون في إجرائها. وفي حالة عدم تسليم السندات خلال الآجال المحددة، يُعلن الوسيط في عمليات البورصة متخلفاً عن التسليم. ويمكن لشركة تسيير بورصة القيم المنقولة، في هذه الحالة، أن تقوم بإعادة شراء السندات التي لم يتم تسليمها في السوق.

ويبين الشكل البياني التالي عملية اقتناء و/ أو بيع السندات في البورصة:

الشكل (5) كيفية البيع والشراء في بورصة الأوراق المالية



## الفصل الثالث - عمليات البنوك التجارية في كل من السوق النقدية و السوق المالية في الجزائر

### المطلب (2) دور البنوك التجارية في تفعيل بورصة الجزائر

تلعب البنوك دول فعال في تأهيل النشاط المالي للدولة بنشاطاتها المختلفة، بالإضافة إلى قبول الودائع والإقراض، واتسعت معاملاتها لتشمل دور "الوساطة(\*)" في عمليات البورصة، إضافة إلى تدخلاتها في عمليات سوق الأوراق المالية البيع الشراء وتسيير المحافظ المالية<sup>1</sup> وللقيام بهذه المهام وتحقيق أهدافا يتطلب أن تطلع البنوك الجزائرية ببعض الإجراءات والأدوار التي نوجز نقاطها الأساسية في الفروع الآتية:

#### الفرع الأول: إنشاء بنوك الأعمال

وهي البنوك التي بإمكانها إنشاء شركات بمقدورها إصدار أو ارق مالية، وخاصة الخدمات المرتبطة بشركات الأموال، والمساهمة في رؤوس أموالها. بالإضافة إلى تقاسم القروض الكافية وخاصة شركات الأموال التي ستشكل مستقبلا خيارا لإكمال الدائرة الجديدة للتمويل<sup>2</sup> وهذا من خلال النقاط التالية:

#### 1. المساهمة في تأسيس الشركات:

يوجد في الجزائر أكثر من 3500 شركة أموال عمومية وخاصة، وبين هذا العدد لا يوجد في الوقت الحالي سوى خمس شركات مساهمة تم إدراجها في سوق الأسهم ويتعلق الأمر بكل من رياض سطيف ، نزل الأوراسي ، صايدال ، أليناس ، الروبية. بالرغم من العدد الكبير لشركات الأموال، لا تساهم البنوك الجزائرية إلا في القليل منها لأن أغلبيتها شركات مساهمة مغلقة الملكية.

#### 2. المساهمة في أرس المال:

وهي منظومة مالية مناسبة وأفضل من منح قروض، لأن القرض البنكي أو القروض الخارجية وبالنسبة للبنوك التجارية القيام بأعمال التمويل متوسط الأجل، لأسباب منها مشاكل التضخم ومشاكل المخاطرة خاصة أن هذه البنوك ملزمة بقوانين وأنظمة البنك المركزي.

غياب آلية تغطية المخاطرة المتصلة بالقروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (خطر الصرف، تغير نسب الفوائد...) إضافة إلى غياب بنك متخصص في تمويل وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة<sup>3</sup>.

لهذه الأسباب يبقى خيار المساهمة في رؤوس أموال الشركات الحل الأنسب للبنوك حتى تستطيع هذه الشركات تحقيق شروط الإدراج في البورصة.

<sup>١</sup> وهو دور ملزم حيث يتعين على الشركة أن تعين وسيطا لمرافقتها في البورصة، تطبيقا للمادة 17 من نظام رقم 97-03.

<sup>1</sup> سعيد سيف النصر: دور البنوك في استثمار لعملاء- دراسة تطبيقية تحليلية- مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004، ص 17 .

<sup>2</sup> عبد السلام بن جدو: البنوك الشاملة ودورها في تفعيل سوق الأوراق المالية- دراسة حالة الجزائر- مذكرة لنيل شهادة ماجستير، محمد بلاق، جامعة تبسة، قسم العلوم التجارية، 2006، ص 260.

<sup>3</sup> عبد الرحمان بانبان وناصر دادي عدون: التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دون طبعة دار، المحمدية العامة، ص ، 137- 136 .

## الفصل الثالث - عمليات البنوك التجارية في كل من السوق النقدية و السوق المالية في الجزائر

لكن الإشكال يبقى في الإطار القانوني لمساهمات البنوك والمؤسسات المالية حيث حددت المادة 118 من قانون النقد والقرض 03-11<sup>1</sup> والتي هي الإطار التنظيمي لعمليات المساهمة (أخذ مشاركات (في رؤوس أموال الشركات التي تقوم بها البنوك سواء :

- الاكتتاب في مؤسسات قيد الإنشاء

- المشاركة في رؤوس أموال مؤسسات قائمة

حيث تبقى العمليتين السابقتين مقيدة بالشروط التي يحدد قانون النقد والقرض أصناف الاستثمارات والحدود القصوى للمشاريع المعنية وهي ميزة التطور والتحول في أنظمة البنوك والمؤسسات الاقتصادية بصفة عامة، وقد حددت الفقرة الثانية من المادة

2/729 من القانون التجاري ب 50 % من الأموال

الخاصة للشركات المستهدفة وهذا يعني أن البنوك لا يمكنها امتلاك أكثر من 50 % من رأس مال شركات أخرى بما فيها فروع هذه البنوك<sup>2</sup>.

### الفرع الثاني : أهمية البنوك في التوظيف الجماعي للأوراق المالية

إن خبرة البنوك في إدارة الأوراق المالية وتسيير المحافظ، يؤهلها أن تلعب دوراً في تقديم استشارات فنية، وتشجيع الشركات على شراء الأوراق المالية، بزيادة المعروض من القيم المنقولة في السوق<sup>3</sup> ، وهذا عن طريق فتح البنوك لرؤوس أموالها وخصصت البنوك العمومية .

**1. فتح البنوك لرؤوس أموالها :** البنوك ذات رؤوس أموال كبيرة في الجزائر هي بنوك مملوكة للدولة، و هو ما يقلص من عملية التوظيف لرؤوس الأموال، الإصدار، أو عمليات الوساطة<sup>4</sup> ، لأنها تؤدي عمل وظيفي أكثر منه تجاري.

للعلم أن رأس مال البنوك العمومية الكبرى الأربع، قد بلغت سنة 2002 حوالي 24.5 مليار دينار للبنك الخارجي الجزائري **BEA**، 21.6 مليار دينار للقرض الشعبي الجزائري **CPA**، وفي نهاية سنة 2003 قدر رأس مال بنك الفلاحة والتنمية الريفية **BADR** ب: 33 مليار دينار، و 14.6 مليار دينار للبنك الوطني الجزائري **BNA** وهو ما يؤهلها أن تلعب دور فعال في تشجيع الإدخار كما ذكرنا<sup>4</sup> ، سواء فتح طريق رأس مال أو الوساطة .

مع العلم أن التداول في أسهم البنوك يسيطر بنسبة كبيرة على سوق التداول في العديد من الأسواق العالمية ، خاصة الدول المتقدمة ، ولنا في النموذج الخليجي مثلاً على مساهمة البنوك في أداء البورصات حيث تصل نسبة الإستحواذ على 60 % من إجمالي القيم المنقولة المتداولة فيها .

<sup>1</sup> أمر 03-11 ، مؤرخ في 26 أوت 2003 ، يتعلق بالنقد والقرض، جريدة رسمية عدد 52 ، صادر في 27 أوت 2003.

<sup>2</sup> عبد السلام بن جدو: مرجع سابق، ص 261 .

<sup>3</sup> مروان عطوان : الأسواق النقدية والمالية - البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال، ديوان المطبوعات الجامعية، الطلعة الثالثة، الجزائر، 2003 ، ص 254 .

<sup>4</sup> على غرار : شركات التأمين تقوم البنوك بدور عمليات الوساطة، باعتباره فئة محترفة ومتخصصة ولها قدرة التعامل مع المخاطر المالية. وعزز المشرع الجزائري تنظيم عمل هذه الفئة من خلال تخصيص فصل كامل من المرسوم التشريعي 10-93 ، أين باشرت البنوك عملها في البورصة بالمشاركة في رأس مال شركة إدارة البورصة، والتدخل غير المباشر من خلال الفصل بين الوساطة والأنشطة الأخرى. ويصدر القانون 04-03 المعدل والمتمم للمرسوم التشريعي 10-93 ، حيث أصبح بإمكان البنوك التدخل عن طريق وسطاء يتعاملون باسم تلك البنوك ، على مستوى هياكلها وفروعها الموجودة على مستوى التراب الوطني .

<sup>4</sup> عبد السلام بن جدو: مرجع سابق، ص 268.

## **الفصل الثالث عمليات البنوك التجارية في كل من السوق النقدية و السوق المالية في الجزائر**

وعلى العموم فرغم كون البنوك الجزائرية تتخذ شكل شركات مساهمة، باستثناء الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي الذي يتخذ شكل تعاونية، يبقى تقليدية في أنظمتها، إضافة إلى محدودية المساهمين لدى غالبية البنوك .

**2. خصصت البنوك العمومية :** بالإضافة إلى البنوك الخاصة التي تمثل مسار السوق الحر فإن البنوك العمومية هي مركز القوى المالية في الدولة، إلا أن خصخصة هذه البنوك حتما سيوسع من قاعدة الملكية ويفتح آفاق للنمو والتوسع، لذا فإن السلطات المعنية في الجزائر أدركت مدى نجاعة هذه السياسة المالية في تحفيز المستثمرين وتشجيع الادخار في البورصة، إلا أن بطء سياسة الإصلاحات مند صدور المرسوم التشريعي 93-10 المتعلق بسوق القيم المنقولة وصدور الأمر 95-22 المتضمن قانون الخصخصة يدل على عدم وجود جدول زمني محدد أو خطة اقتصادية ناجحة لتطبيق هذا البرنامج المعقد الذي يتطلب :

- رسملة البنوك المعنية وتطهير محفظة ديونها
- تطوير النظم الإدارية للرفع من مستوى الخدمات البنكية
- الاستفادة من الخبرات الأجنبية
- فتح رأس المال للاستثمار الأجنبي من خلال أسلوب الشراكة مع بنوك أجنبية
- للإشارة فإن ضمن شركات الوساطة الخمس التي تم اعتمادها في الجزائر فقط "يونيو بنك" الوسيط الوحيد الخاص.

### **الفرع الثالث : دور البنوك في تنشيط السوق المالي**

ويتمثل هذا بالدرجة الأولى في إدارة الإصدارات الأولية، وتقييم الشركات وإعادة هيكلتها وتعهد إصدار سندات الشركات الوطنية الكبرى .

**1. التعهد بإصدار سندات الشركات :** بصدور قانون النقد والقرض رقم 03-11 مؤرخ في 26 أوت 2003 وإلغاء التخصص، سمح للبنوك بممارسة وظائف بنوك الأعمال وخاصة بطرح سندات سواء للاكتتاب العام<sup>1</sup> ، أو مقتصرًا على المؤسسين.

فإصدار سندات في جانبها التمويلي يمثل تشجيعا للشركات الوطنية الكبرى التي ستجد الدعم المالي والائتماني على غرار القرض السندي لسوناطراك في جافني 1998 ،وعلى العموم يمكن للبنوك أن تقوم بأدوار أخرى في تنشيط السوق المالية :

- تقديم خدمات بعد الإصدار
- ضمان السيولة بعد فترة الاكتتاب إلى غاية الإدراج في البورصة خدمات في إطار نقابة الإصدار .
- إمكانية الحصول على الفوائد على مستوى نقاط البيع التابعة للبنك العضو في النقابة بالنسبة للمكاتبين .
- التعهد بإصدار السندات الحكومية بعد الحصول على الاعتماد من طرف وزارة المالية، حيث تعمل على احتكار التدخل في سوق السندات الحكومية، بحيث يتحتم على الشركات اللجوء إلى وساطة هذه البنوك .

<sup>1</sup> تنص المادة 17 من القانون رقم 03-04 ، المؤرخ في 17 فيفري 2003 المعدلة والمتممة للمادة 43 من المرسوم التشريعي 93-10 " .تعد من الشركات التي تلجأ إلى الادخار العلي، الشركات ذات السندات المقبولة للتداول ابتداء من تاريخ تسجيلها ، أو تلك التي تلجأ إلى توظيف سنداتهما مهما كان نوعها ، إما البنوك أو المؤسسات المالية أو الوسطاء." .

## الفصل الثالث\_عمليات البنوك التجارية في كل من السوق النقدية و السوق المالية في الجزائر

2. تنشيط السوق المالي (التداول)

أجاز الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض تعامل البنوك الجزائرية في الأوراق المالية، سواء بالبيع والشراء لحسابها والتفاوض لحساب الغير أو تسيير محافظ جماعية مثلما سمت بذلك القوانين المتعلقة ببورصة الأوراق المالية.

أ. التداول للحساب الخاص: بإمكان البنوك تداول الأوراق المالية بالقيام بعمليات الشراء بنية إعادة بيعها في الأجل

القصير قصد تحقيق أرباح من العملية ويشترط في هذا التعامل الضوابط التالية<sup>1</sup> :

- أن تكون السوق مضمونة السيولة

- أن يكون البنك صانع لسوق الأوراق المالية

بدون هذه الضوابط فإن البنوك لا تغامر بالتوظيف مواردها القصيرة الأجل في مثل هذه الأدوات بسبب ما يميز الأسواق المالية الجزائرية من افتقار للسعة وقلة الطلب والعرض ومحدودية محافظ الأوراق المالية.

ب. الوساطة في عمليات البورصة : تنص المادة 06 من القانون رقم 03-04 المؤرخ في 17 فيفري 2003 " نشاط

الوساطة في عمليات البورصة تمارس بعد اعتماد لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة من طرف شركات تجارية أنشأت أساسا لذا الغرض البنوك والمؤسسات المالية " وهو القانون الذي سمح للبنوك بالتدخل في عمليات البورصة شريطة أن تثبت وجود قسم بداخلها يحقق الفصل بين نشاط الوسيط ومراقبة عمليات البورصة . إضافة إلى عملية الوساطة هناك أعمال فنية ومحاسبية تقوم بها البنوك أضافها القانون 03-04 المؤرخ في 17 فيفري 2003 والتي تستهدف إعادة تأهيل السوق المالي في الجزائر، والسماح للبنوك إنشاء ماسك الحسابات والذي يرتبط نشاطه بكل من المؤتمر المركزي على السندات<sup>2</sup> (شركة البراء للمقاصة)، بنك التسوية (بنك الجزائر)، حيث يعد شريكا أساسيا في نظام التسوية والحفظ المركزي.

### المطلب (3) إعادة هيكلة النظام العام لبورصة الجزائر

يتم إعادة هيكلة النظام العام لبورصة الجزائر من خلال تجسيد الخطوات التالية :

1. تجزئة سوق البورصة : باعتبار بورصة الأوراق المالية في الجزائر تنقسم إلى قسمين أسواق رسمية وأسواق غير رسمية

فالسوق الرسمية تتميز بالصرامة، ويتم التعامل فيها على درجة عالية من الكفاءة، إذ لا يتعامل فيها إلا الشركات التي تتوفر فيها الشروط اللازمة، أما السوق الثانوية فيتم تداول فيها الأوراق المالية للشركات التي لا تتوفر فيه شروط القيد في الجدول الرسمي .

<sup>1</sup> عبد السلام بن جود : مرجع سابق ، ص 276 .

<sup>2</sup> نظام لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها رقم 03 - 01 يتضمن النظام العام للمؤتمن المركزي على السندات.

## **الفصل الثالث - عمليات البنوك التجارية في كل من السوق النقدية و السوق المالية في الجزائر**

وعليه فإن تجزئة سوق البورصة هو أحد آليات تطوير نظام التعامل في بورصة الجزائر، القيد في الجدول الرسمي<sup>(\*)</sup>

**2. تعبئة الوسائل اللازمة لعصرنة البورصة :** بالدرجة الأولى استخدام الوسائل التقنية المعاصرة لتحسن كفاءة وسرعة الأوراق المالية وهذا من خلال<sup>1</sup> :

- تسهيل عملية تداول الأسهم
- ترقية واحترافية المهن المرتبطة بالسوق على مستوى المالية
- تأهيل مجموع المتعاملين والأنظمة والإجراءات والتنظيمات
- تعزيز سلطة الضبط في إطار تنظيمي متين ومساحة من التدخل واضحة المعالم
- ضبط طرق التداول المقاصدة التسوية والإشراف
- انجاز مخطط عصرنة بفترات زمنية محددة

**3. تأهيل الإطارات العاملة بالبورصة :** وهو أحد المحاور الأساسية التي يجب أن تقوم بها لجنة تنظيم عمليات البورصة

- تعزيز وسائلها البشرية بمختصين من خبراء وإطارات جامعية... الخ
- الاستفادة من دورات تكوينية

**4. تعزيز نشر المعلومة، الشفافية والإفصاح :** إن المهمة الموكلة إلى لجنة (ت، ع، م، ب) المتمثلة في نشر المعلومات لا

يمكن أن تتحقق بالكامل عن طريق المذكرة الإعلامية وحدها إلا إذا هناك شفافية و إفصاح عن المعلومة ونشرها بعد طرق بحيث يتم الحصول عليها في الوقت المناسب والاستفادة منها في الوقت الملائم<sup>2</sup>.

كما يجب على إدارة البورصة أن تقوم بإصدار نشرات ودوريات لإعطاء الدوائر المعنية والجمهور المعلومات الكافية عن السوق، والتعامل مع السوق المالي المتخصص، مع إلزام المؤسسات بالنشر في الصحف واسعة الانتشار وفرض غرامات على الشركات المخالفة، مع إلزامها بإعداد قوائم مالية وفقا لقواعد المحاسبة الدولية.

---

<sup>(\*)</sup> وعلى هذا الأساس تم إنشاء سوق ثانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب النظام 12 - 01 المعدل والمتمم للنظام 97- 03 المتعلق بالنظام العام لبورصة القيم

المنقولة، إلا أن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متخصصة في القطاع الخدماتي ومؤسسة عن طريق القروض البنكية في إطار صيغ الدعم المختلفة للدولة، ودحوها السوق المالية دون غطاء قانوني وتنظيمي محكم سيؤدي إلى إفلاس عدد كبير منها.

<sup>2</sup> تقرير لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها 2010، ص 89 .

<sup>3</sup> فاتح آيت مولود : مرجع سابق، ص 309 .

## الخاتمة

من خلال دراستنا لآلية عمل كل من السوق النقدية والسوق المالية و أوجه تدخل البنوك التجارية في كل منهما توصلنا إلى النتائج التالية :

- 1 - السوق النقدية هي سوق تقوم بمعالجة مشاكل التمويل في الأمد القصير الذي لا يتعد السنة وكذا حسب النظام الاقتصادي المتبع .
  - 2 - السوق المالي تقوم بمعالجة مشاكل التمويل في الأمد الطويل.
  - 3 - هناك علاقة وطيدة بين السوق النقدية والسوق المالية وهي علاقة تأثير وتأثر لأن المتعاملين الاقتصاديين والبنوك قد يسحبون أموالهم من السوق النقدية ويتوجهون بها للسوق المالية والعكس أحيانا وهذا حسب العائد المحقق.
- أما عن البنوك التجارية فقد تبين لنا من خلال هذه الدراسة بأنها عنصر فعال ونشط في كل من السوق النقدية والسوق المالية حيث أنها تتدخل في السوق النقدية بشقيها سوق ما بين البنوك وسوق السندات والحقوق القابلة للتفاوض عنها.
- حيث في الشق الأول تقوم بالعمليات التالية:

• بيع وشراء السندات بمختلف أنواعها.

• القروض على بياض

• عمليات مبادلة العملات SWAPS

أما في الشق الثاني من السوق فتقوم بالعمليات التالية :

تتدخل كمستثمر في حالة الفائض وكمصدر أو بائع في الحالة العكسية (العجز)

كما تبين لنا بأنه توجد علاقة وطيدة بين البنوك التجارية والبنك المركزي الذي يعتبر بمثابة الرقيب والحسيب لها في نشاطاتها وكذلك هو المراقب للسوق النقدية .

في السوق المالية تتدخل البنوك التجارية في السوق الأولي بصفتها مصدر للأوراق المالية أو بصفتها مكتتب فيها ، أما في السوق الثانوي أو ما يعرف ببورصة القيم المنقولة فتتدخل كمستثمر في الأوراق المالية لها ولصالح زبائنها . وكل هذا يتوقف على قدرتها التنظيمية وكذا الاقتصاد الذي تنشط فيه ، وفي الجزائر السوق النقدية هي سوق عاجزة في أغلب الأحيان وهو يتطلب تدخل البنك المركزي لضخ السيولة اللازمة لتغطية العجز المسجل في هذه السوق ، أما في بورصة الجزائر فوجدنا بأن البنوك التجارية تتدخل في السوق الأولي كمصدر للأوراق المالية لأنها على خبرة ودراية كبيرتين بالجمال النقدي والمالي ، أما في السوق الثانوي بورصة الجزائر فتقوم بمسك المحافظ المالية لزبائنها وتسييرها مقابل عمولة معينة كما أن كل بنك يشكل محفظة مالية خاصة به للاستثمار فيها لحسابه الخاص . وأخيرا أتمنى أن أكون قد وفقت في إنجاز هذا البحث الذي يعتبر بمثابة البوابة للمرور لدراسات أعلى وأعمق في مجال الاقتصاد النقدي والبنكي .

## فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
13	الهيكل التنظيمي للبنك التجاري	01
43	التنظيم الهيكلي لبورصة الجزائر	02
44	التسعيرة الرسمية	03
45	مسار حصة التداول	04
46	كيفية البيع والشراء في بورصة الأوراق المالية	05

## قائمة المراجع

### الكتب العربية :

- 1- د/ أحمد هني : العملة و النقود ، د م ج ، الجزائر ، سنة 1991 .
- 2 - الطاهر لطرش : تقنيات البنوك ، د م ج ، الجزائر ، سنة 2001 .
- 3- الطاهر عبد الله : النقود و البنوك و المؤسسات المالية ، مركز اليزيد للنشر ، 2006.
- 4- د/ بخراز يعدل فريدة : تقنيات و سياسات التسيير المصرفي ، د م ج ، الجزائر ، سنة 2000 .
- 5- د/ جبار محفوظ : سلسلة التعريف بالبورصة الأوراق المالية المتداولة في البورصات و الأسواق المالية ( الجزء الثاني ) ، دار هومة ، الجزائر ، 2002 .
- 6- جمال خريس ، أيمن أبو خضر ، عماد خضاونة ، النقود و البنوك ، دار الميسر للنشر و التوزيع و الطباعة ، 2002 ، بيروت .
- 7- زياد سليم رمضان ، محمود أحمد جوده ، إدارة البنوك ، دار الميسق للنشر و التوزيع ، عمان ، 1996 .
- 8- زياد رمضان : إدارة البنوك ، دار البداية للنشر ، طبعة 1 ، 2008 .
- 9- محمد إسماعيل هاشم : مذكرات في النقود و البنوك ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت 1972.
- 10- د/ مروان عطون : الأسواق النقدية و المالية (البورصة و مشكلاتها في عالم النقد و المال) ، د م ج ، الجزائر ، 1993 .
- 11- محمد إسماعيل هاشم " مذكرات في النقود و البنوك " ، دار النهضة ، بيروت ، 1996 .
- 12- د/ مصطفى رشيد شيحة : النقود و المصارف الائتمان ، دار الجامعة ، مصر ، سنة 1999 .
- 13- محمود سحنون : الإقتصاد النقدي و المصرفي ، بهاء الدين للنشر و التوزيع 2003، قسنطينة ، الجزائر .
- 14- مروان عطوان : الأسواق النقدية و المالية - البورصات و مشكلاتها في عالم النقد و المال، ديوان المطبوعات الجامعية، الطلعة الثالثة، الجزائر، 2003 .
- 15- محمد سعيد و أنور : إدارة البنوك ، دار الجامعة الجديدة ، القاهرة الإسكندرية 2005 .
- 16- محمد عبد الفتاح الصربي : إدارة البنوك ، عمان ، ط 1 ، 2007 .
- 17- سعيد سيف النصر: دور البنوك في استثمار لعملاء- دراسة تطبيقية تحليلية- مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004 .
- 18- سوري عدلي ناشير : مقدمة في الإقتصاد و النقدي و المصرفي ، منشورات الحلبي الحقوقية ، دمشق ، ط 1 ، 2005 .
- 19- د/ عبد النعيم مبارك و د/ أحمد الناقة : النقود و البنوك ، مركز الإسكندرية للكتاب ، سنة 1995 .
- 20- د/ عبد الغفار حنفي ، د/ رسمية قرياقص : الأسواق و المؤسسات المالية ، مركز الإسكندرية للكتاب ، مصر ، سنة 1999 .
- 21- عبد المطلب عبد المجيد : إقتصاديات النقود و البنوك ، الدار الجامعية ، مصر 2007 .
- 22- عبد الرحمان بابنات وناصر دادي عدون: التدقيق الإداري و تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، دون طبعة دار، المحمدية العامة .
- 23- فلاح الحسيني، عبد الرحمان الدوري ، إدارة البنوك و المصرف أ ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2000 .
- 24- د/ شاكر القزويني : محاضرات في اقتصاد البنوك ، د م ج ، الجزائر ، سنة 1992 .
- 25- د/ شععون شمعون : البورصة\_ بورصة الجزائر ط2 ، دار هومة ، الجزائر ، سنة 1999 .
- 26- خالد أمين عبد الله ، العمليات المصرفية ، دار وائل ، عمان ، 1998 .

### الرسائل الجامعية :

- 1- إيهاب غازي زيدان : مدى تطبيق معايير بازل الخاصة في سورية ، دكتوراه فلسفة في العلوم المالية و المصرفية ، 2010 .
- 2- د/ بن حفصي : محاضرات مقياس النقدي ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، سطيف ، السنة الجامعية 00/99 .
- 3- د/ جبار محفوظ : البورصة الخوصصة و تسيير المؤسسات العمومية ، رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، سطيف ، 1996 / 1997 .
- 4- هلال كهينة : إجراءات منح القروض من طرف البنوك التجارية ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، فرع : نقود مالية وبنوك ، جامعة بسكرة 2008 – 2009 .
- 5- حورية حمي: آليات رقابة البنك المركز على البنوك التجارية ، و فعاليتها ، ، حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، الجزائر ، 2006 .
- 6- موسى مبارك أحلام: آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية،دراسة حالة بنك الجزائر،رسالة ماجستير في علوم التسيير،جامعة الجزائر،2005.
- 7- عبد السلام بن جدو: البنوك الشاملة ودورها في تفعيل سوق الأوراق المالية- دراسة حالة الجزائر- مذكرة لنيل شهادة ماجستير، محمد بليق، جامعة تبسة، قسم العلوم التجارية، 2006 .
- 8- شيع عبد الحق : الرقابة على البنوك التجارية ، مذكرة ماجستير في القانون الأعمال ، جامعة أحمد بوقرة ، بومرداس ، الجزائر ، 2010 .

#### شبكة الانترنت:

- 1- من الموقع [http:// www.accdiscussion.com /t7019/](http://www.accdiscussion.com/t7019/) التاريخ 5 مارس 2020 التوقيت 18:28.
- 2- صباح سعد الدين عمر العلمي ، دور الرقابة المالية و الإدارية كمدخل للتنمية و الإصلاح الإداري في الدولة ، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <https://scholar.najah.edu/sites/default/files/conferencepaper/role-financial-and-administrative-monitoring-countryadministrativereforms.pdf> . بتاريخ 06 مارس 2020 ، على الساعة 15: 23 :

3- منتدى التمويل الإسلامي [www.islam.yoo7.com](http://www.islam.yoo7.com)

4- الموقع الإلكتروني لبورصة الجزائر. [www.SGBV.dz](http://www.SGBV.dz).

#### قوانين و مناشير:

- 1- أمر 03-11 ، مؤرخ في 26 أوت 2003 ، يتعلق بالنقد والقروض، جريدة رسمية عدد 52 ، صادر في 27 أوت 2003.
- 2- تنص المادة 17 من القانون رقم 03-04 ، المؤرخ في 17 فيفري 2003 المعدلة والمتممة للمادة 43 من المرسوم التشريعي 93-10 " .تعد من الشركات التي تلجأ إلى الادخار العيني، الشركات ذات السندات المقبولة للتداول ابتداء من تاريخ تسجيلها ، أو تلك التي تلجأ إلى توظيف سنداتهما مهما كان نوعها ، إما البنوك أو المؤسسات المالية أو الوسطاء." .
- 3- نظام لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها رقم 03 - 01 يتضمن النظام العام للمؤتمن المركزي على السندات

04.....**الفصل الأول : عموميات حول البنوك التجارية**

04..... تمهيد

04..... المبحث الأول : ماهية البنوك التجارية

04..... (المطلب 1) تعريف البنوك التجارية و نشأتها

06..... (المطلب 2) خصائص البنوك التجارية و أهميتها

07..... (المطلب 3) أهداف البنوك التجارية

10..... المبحث الثاني : أنواع البنوك التجارية و علاقتها بالبنوك المركزية

10..... (المطلب 1) أنواع البنوك التجارية

12..... (المطلب 2) وظائف البنوك التجارية و هيكلها التنظيمي

15..... (المطلب 3) الرقابة على البنوك التجارية

16..... خلاصة الفصل الأول

18.....**الفصل الثاني : أساسيات عن الأسواق النقدية و المالية**

18..... تمهيد

18..... المبحث الأول : السوق النقدية

18..... (المطلب 1) مفهوم السوق النقدية و خصائصها

20..... (المطلب 2) أقسام السوق النقدية

20..... (المطلب 3) المشاركون في السوق النقدية و الوسائل المستعملة فيها

25..... المبحث الثاني : السوق المالية

25..... (المطلب 1) مفهوم السوق المالية و خصائصها ، وظائفها

28..... (المطلب 2) أقسام السوق المالية

30..... (المطلب 3) المشاركون في السوق المالية و الوسائل المستخدمة فيها

34..... خلاصة الفصل الثاني

## الفصل الثالث : عمليات البنوك التجارية في كل من السوق النقدية و السوق

### المالية في الجزائر.....36

36.....تمهيد

36.....المبحث الأول : آلية عمل السوق النقدي في الجزائر.....36

36.....المطلب (1) تقديم عام للسوق النقدية في الجزائر .....

41.....المطلب (2) عمليات البنوك التجارية في السوق بين البنوك.....

42 .....المطلب (3) التسوية ما بين البنوك.....

44.....المبحث الثاني : نشاط البنوك التجارية في السوق المالية في الجزائر .....

44.....المطلب (1) تقديم عام لبورصة الجزائر .....

51.....المطلب (2) عمليات البنوك التجارية في السوق المالية الجزائرية.....

54.....المطلب (3) بنك الجزائر الخارجي كنموذج لنشاط البنوك التجارية في سوق مالية .....

## الخاتمة